# السياسة السكانية في تونس:

# الخصوصيات، التحديات والأولويات

# المحتوى


| | | |
|---|---|---|
| | التقديم | 3 |
| | منهجية العمل | 5 |
| I | السياسة السكانية: إشكالية التعريف | 6 |
| II | السياسة السكانية التونسية: الاتجاهات والخصائص | 8 |
| III | الوضع الديمغرافي وتطوّره: المؤشرات ودلالاتها | 16 |
| IV | القدرات وآليات العمل السكاني: عناصر القوة<br>- الإرادة السياسية<br>- التشريع السكاني<br>- التنظيم المؤسسي<br>- توفّر الخبرات والكفاءات<br>- توفّر البيانات والمعطيات<br>- منظومة البيانات والإحصاءات التنموية والسكانية<br>- مشاركة المجتمع المدني | 27 |
| V | القدرات وآليات العمل السكاني: الحدود ومواطن الضعف | 37 |
| VI | دمج السياسة السكانية ضمن استراتيجيات التنمية: المفهوم والمقاربات | 41 |
| VII | الأولويات السكانية لتونس ما بعد الثورة | 45 |
| VIII | التوصيات | 51 |
| | الملاحق | 56 |
| | المراجع | |

## التقديـــــم

***"إن التكامل الواضح للسكان في استراتيجيات الاقتصاد والتنمية سوف يسرع من استدامة التنمية ومواجهة الفقر، ويسهم في تحقيق الأهداف ويحسن نوعية حياة السكان".*** *من تقرير مؤتمر السكان والتنمية 1994*

مثّل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994 بداية وضع وتنفيذ سياسات سكانية وطنية لعديد من الدول التي كانت تفتقر إليها، لكنه في تونس مثّل بداية مرحلةٍ جديدةٍ لسياسة سكانية سابقة كثيرًا لذلك التاريخ، نتجت عن إدراك راسخ منذ ستينات القرن الماضي بأهمية القضايا السكانية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُرجم هذا الإدراك، تدريجيًا وعبر الزمن، إلى برامج ومشاريع ومؤسسات ساهمت في بناء هيكلة السياسة السكانية التونسية.

ويعتبر إنشاء أو وضع سياسة سكانية اعترافًا ضمنيًّا من قبل الدولة بضرورة دمج القضايا السكانية في عملية التنمية. ففي ضوء الاعتراف الكامل بأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، وفي ضوء العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية، فإن تحديد الأهداف بخصوص تحسين نوعية الحياة سواءً كان ذلك في الجانب الصحي أو التعليمي أو تمكين المرأة أو تحسين البيئة أو في مجال تقديم خدمات الصحة والصحة الإنجابية، كل ذلك سيؤدي بالنهاية إلى تمكين الإنسان وجعله قادرًا على المساهمة في عملية التنمية عبر منافذ متعددة.

كانت هذه هي المنطلقات التي حدّدت الرؤية والتوجهات السكانية الوطنية منذ عقود والتي وجّهت كل ما أنجز وما تحقّق.

وبتقييم المسيرة السكانية وتحليل مختلف العناصر المتدخلة فيها ومخرجاتها، يتبيّن اليوم أن الخيار كان في مبتغاه ومراميه صائبًا، أما من حيث الآثار ومدى نجاحه في تغيير أوضاع الناس وتوفير فرص المشاركة وممارسة الحقوق والتنمية العادلة، فإن الأمر يختلف ويتراوح الحكم فيه بين الرضا في مواقع ومستويات، والفشل في أخرى.

إن وضع وتنفيذ سياسة سكانية وطنية يتطلبان تعاضد جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والقوى المجتمعية لأن التحديات والعمل المطلوب معقّد ومتقاطع ومتعدد الاختصاصات.

ومع تطوّر المجتمع وسرعة نسق التغييرات الاجتماعية والسياسية والثقافية وعمقها، حاولت السياسة السكانية الانخراط ضمن الواقع الجديد داخليًّا، والتناغم مع التوجهات الدولية في المجال والمفاهيم والمقاربات التي أقرتها المؤتمرات والتظاهرات الدوليّة والتي مثّلت حقوق الإنسان ومبادئها أحد أركانها

الأساسية. إلاّ أنها عرفت بعض الانتكاسات والحدود خاصةً في ضبط العلاقة بين السكان والتنمية وطبيعتها، وفي ترجمة التوجهات والأهداف التي احتوتها الوثائق والإعلانات إلى واقع يساهم في تغيير ظروف عيش كل السكان.

ومع ما وفّرته ثورة كانون الثاني/ يناير كانون الثاني/ يناير 2011 من مناخ الحرية والتعبير وقدر من الشفافية في نشر المعلومة، تبيّن أن السلبيات التي كانت تحجبها الإنجازات والخطاب الانتقائي كثيرة ومتنوّعة، وأن هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود لمكافحة الفقر والحصول على الحقوق التي تمكن الناس من المشاركة الكاملة في المجتمع، والاستفادة من التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والتمتع بحياةٍ لائقة.

وتُضاف هذه الدراسة التي تندرج ضمن مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" حول "تقييم القدرات الوطنية والحاجيات المعرفية في مجال السكان والتنمية في تونس" إلى الدراسات والبحوث الأخيرة التي أنجزت بعد الثورة، وحاولت إبراز ما تحقّق من إنجازات من أجل تثمينها وحسن توظيفها والبناء على الدروس المستفادة منها، وكذلك تسليط الضوء على نقاط الضعف الحالية والتي قد تؤدّي، في حال تواصلها، إلى تهميش القضايا السكانية واختلال جهود التنمية. كما تتضمّن الدراسة عددًا من التوصيات العامة حول تطوير البيئة الداعمة للسياسة السكانية في ترابطها مع الخطط التنمويّة، وتوصيات خصوصيّة تتعلّق بتعزيز القدرات المعرفية والمهارية للمتدخلين في الشأن السكاني – التنموي.

## منهجية العمل

تمّ في هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي، إذ تم جمع البيانات الكمية والنوعية عن تطوّر وواقع السياسة السكانية في تونس ونوعية الروابط بينها وبين السياسات التنموية العامة والقطاعية. وكان لزامًا في ذلك الرجوع إلى عدد من المسوحات والدراسات والبحوث التي أنجزت في فترات سابقة وإلى نصوص تشريعية وأخرى إدارية ترتيبية ذات علاقة بالموضوع.

وبالتوازي مع ذلك، تم جمع البيانات والمواقف والمقترحات الإحصائية حول الوضع الحالي للسياسة السكانية وتحدياتها الحاضرة والمستقبلية من خلال مقابلات مع مسؤولين وخبراء وممثلي عددٍ من مكونات المجتمع المدني، وقع بداية وضع قائمة فيهم بالتشاور مع أكثر من طرف. كما تم إعداد استمارة مختصرة لجمع المواقف والمقترحات أرسلت إلى جلّ الجهات والمؤسسات والأشخاص ذوي العلاقة المباشرة بالسكان والتنمية في تونس.

وحول البيانات والمؤشرات الإحصائية، وقع الاستناد أساسًا إلى المصادر الوطنية ذات الموثوقية العالية وإلى نتائج الدراسات والمسوح التي تمت مناقشتها واعتمادها. كما تم الرجوع إلى وثائق عدد من مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة خلال العقدين الأخيرين بما في ذلك الوثيقة التوجيهية للمخطط التنموي الذي يتم حاليًا الانتهاء من إعداد مراحله الأخيرة.

ومما ساهم في توفر بيانات محيّنة/ حديثة، أن تونس أنجزت خلال سنة 2014 عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى، وأعدّت خلال السنوات الأخيرة عددًا من الدراسات والتقارير ذات العلاقة بالسكان وقضاياهم.

أما المرحلة الأخيرة، فقد خُصصت لتحليل البيانات المجمّعة من مختلف المصادر وكتابة التقرير.

# السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات

## I. السياسة السكانية: إشكالية التعريف

لئن كان الحديث عن القضايا السكانية والتعاطي معها قائمين منذ عقود، فإن انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994 مثّل نقطةً فارقةً ومفصليّة في هذا المجال، وتتويجًا لسلسلة من التظاهرات السكانية العالمية منذ أواخر الخمسينات، إذ أرسى مسالك واضحة في التعامل مع الشأن السكاني تجعل من الإنسان الغاية القصوى من كل فعل تنموي وتعتبر أن كلّ فرد مهمّ، وتشدّد على الالتزام الفردي والجماعي باحترام حقوق الإنسان وقطع كل أشكال التمييز والتهميش والإقصاء.

ولكن بالرغم من تركيز المؤتمر على بعض المفاهيم والتدقيق في تفسيرها وإبراز أبعادها مثل الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، فإن مفهوم "السياسة السكانية" بقي، وإلى اليوم، غير دقيق ولا محدّد، يعرّفه كل طرف وكل جهة حسب ما يراه مناسبًا لتوجهاته واختصاصاته وظروفه، وبقيت حدوده مفتوحة ومتحرّكة يضيّقها البعض ليختزل "السياسة السكانية" في عناصر ومدلولات محدودة، ويوسّعها البعض الآخر لتصبح قادرة على استيعاب كل ما يتصل بالناس ومحيطهم وتغطية مجالات عديدة ومتنوعة. ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ التعامل مع الشأن السكاني عرف نسقًا متدرّجًا في صياغة المفاهيم وتعريفها وفي خصوصيات الروابط بين العناصر والمكونات. وهو ما تترجمت عنه سلسلة التظاهرات الدولية التي انتظمت حول السكان، من مؤتمر روما 1954 إلى مؤتمر القاهرة 1994، وما أفرزته من تطوّر في الفكر السكاني من البعد الديمغرافي الكمي إلى المرامي التنموية للقضايا السكانية وارتباطها بحقوق الإنسان وبأهمية الاستثمار في العنصر البشري وتوسيع مجالات مشاركته.

لقد نتج عن كل ذلك أننا نجد اليوم تعاريف مختلفة للسياسة السكانية تتراوح بين تحديدها بالخصائص الكمية للسكان من نموّ وهيكلة وتوزيع وهجرة، وتوسيعها إلى الخصائص النوعية للسكان من صحة وصحة إنجابية وتعليم وشغل وأوضاع الفئات الخصوصية كالأطفال والمرأة والمسنين والمهجّرين واللاجئين وغيرهم. وقد تعرّض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة إلى السياسات السكانية في مفهومها الواسع جدًّا ضمن الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، مع التركيز على تكريس الحقوق واحترامها كمبدأ أساسي في التعامل مع القضايا السكانية المختلفة.

وبالرغم من أن أحد أهداف برنامج العمل المذكور في فصله الثالث عشر دعا إلى "إدراج الاهتمامات السكانية في جميع الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الإنمائية ذات الصلة"، فإن المؤتمر لم يقدم في وثائقه تعريفًا دقيقًا للسياسة السكانية وتناولها دائمًا من حيث مكوناتها وعناصرها التي غطت كل مجالات التنمية الشاملة والمستدامة.

لكن حتى تكون منطلقاتنا في البحث واضحة ودقيقة، لا بدّ من تقديم تعريف للسياسة السكانية كما وردت في بعض الوثائق الرسمية التونسية وفي عدد من البحوث أو من خلال ما صرّح به الأخصائيون في المجال، وهي خطوة ضرورية في المنهج حتى ندرك عن أيّ شيء وعن أيّ مستوى سوف نبني بياناتنا وتحليلنا.

ويختلف المختصون في تونس في مفهوم السياسة السكانية بين من يعتبرها "جملة المبادئ والأهداف والإجراءات التي تتبناها الدولة فيما يخص القضايا المتعلقة بالسكان وذلك من أجل التأثير في الوضع السكاني، ويشمل ذلك المتغيرات في النمو السكاني وعناصره الرئيسية من ولادة ووفيات وتوزيع وتركيبة وهجرة، إلى جانب القضايا العامة الأخرى المرتبطة خاصة بالصحة والتعليم"، ويرى هؤلاء أن السياسة السكانية مظلة واسعة تندرج تحتها جميع البرامج والفعاليات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المتغيرات السكانية.

ويرى شقٌ آخر أن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية هي المحور الأساس لكل سياسة سكانية، إذ أن العناصر والقطاعات الأخرى يقع التعامل معها من منظور تأثيرها على الصحة والحقوق الإنجابية. ولا ينكر أصحاب هذه الرؤية تأثير وضع الصحة الإنجابية على عدد من قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وحتى يحسم الموضوع، فإننا سنعتمد تعريفًا للسياسة السكانية مستمدًّا من أدبيات ووثائق المجلس الأعلى للسكان بتونس ومفاده أن ***"السياسة السكانية هي المواقف والجهد المعتمد من الحكومة عبر سنّها لجملة من الإجراءات التشريعية المتكاملة والمتناسقة، وإحداثها لمؤسسات وآليات بهدف التأثير في الاتجاهات السكانية القائمة من حيث الحجم والتركيبة والتوزيع والخصائص وذلك بهدف إحداث تغييرات كمية ونوعية في حياة الناس وتطوير سلوكيات الأفراد بما يضمن عقلنة خياراتهم وترشيد أنماط استخدامهم للموارد الطبيعية بما يضمن تحقيق مستوى من التنمية يوفر الاستدامة والعدالة وتكافؤ الفرص"***.

## II. السياسة السكانية التونسية: الاتجاهات والخصائص

تعتبر تونس من بين الدول التي بادرت منذ أكثر من 50 سنة بوضع الأسس الأولى لسياستها السكانية بالمفهوم المشار إليه. فقد حصل الإدراك مبكرًا، أي منذ الفترة الأولى التي تلت استقلال البلاد سنة 1956، بأهمية العلاقة التفاعلية بين الأبعاد السكانية الكمية والنوعية والتنموية. ولم توضع السياسية السكانية التونسية متكاملة وواضحة المعالم منذ البداية بل تطورت تدريجيًا، وتنامت مكوّناتها واتجاهاتها مسايرة في تشكّلها وتطوّرها نسق النمو ومستوياته بما أفرزته مختلف الفترات التي مرت بها البلاد والخيارات التي اعتمدتها بنجاحاتها وإخفاقاتها. فقد تبلورت، شيئًا فشيئًا، المواقف الرسمية وأحيانا حتى الفكرية من المسألة السكانية وصيغ التعاطي معها بتدرج في إطار مسار شكلت ملامحه التغيرات والتحولات التي عرفتها البلاد على كل المستويات خلال العقود الخمسة الأخيرة. ولعل ذلك ما يفسر عدم توفّر وثيقة مصادق عليها من طرف الجهات والسلط المختصة بمسمّى «السياسة السكانية الوطنية»، ولكن مفردات تلك السياسة تجسّمت من خلال منطلقات ومبادئ وتشاريع واستراتيجيات وبرامج ومؤسسات وآليات معلنة وقائمة وموثّقة. كما أن الخطط التنموية التي اعتمدت إلى حدّ الآن احتوت، ضمنيًا في البداية، وبأكثر وضوح إثر ذلك، تأكيدًا على ثنائية السكان والتنمية.

لقد كان الرابط جليًّا بين البعد السكاني الكمي وإشكالات التنمية منذ ستينات القرن الماضي. فبالرغم من أن عدد السكان لم يكن يتجاوز 4.5 مليون نسمة سنة 1966، إلاّ أن نسبة نموّهم تعدّت 3% سنويًّا، وفاق المؤشر الإجمالي للخصوبة 7 أطفال للمرأة الواحدة مع معدلات مرتفعة للوفيات العامة ووفيات الرضع والأطفال. كل ذلك في بيئة اقتصادية واجتماعية هشة تتميّز بارتفاع نسب الفقر والأمية وشحّ الموارد الطبيعية وانتشار البطالة وتردّي المؤشرات الصحّية وأوضاع المرأة. فكان لزامًا، إذًا، على أصحاب القرار والمختصين أن يضعوا المنوال التنموي الذي يضمن، ولو جزئيًا، تجاوز تلك الأوضاع والاستعداد لمجابهة التحولات التي كانت كل فئات المجتمع مقبلة عليها، فكان أن حصلت القناعة بثقل المكوّن السكاني في عملية التنمية، لا ببعده الكمي فقط أي النموّ والتركيبة والتوزيع، ولكن كذلك ببعده النوعي المتمثل في ضرورة النهوض بقدرات السكان الصحية والتعليمية وتطوير مهاراتهم في مختلف المجالات بما يسمح بالانتقال إلى مستويات عيش أفضل.

ولقد تمّ التعامل، منذ البداية، مع ثنائية السكان والتنمية من حيث مردود النموّ الديمغرافي على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وعلى صحة أفراد الأسرة وأوضاع المرأة، وكذلك على أساس أن تحسين ظروف العيش والتقليص من الفقر والاستجابة إلى الحاجيات المتزايدة لمختلف الفئات يمرّ حتمًا بتخفيض الخصوبة دون أن يمثل ذلك المتغيّر الوحيد ولا حتّى الأبرز لكنه ضروري. كما أن الخصوبة لا يمكن أن تنخفض، وقدرات السكان لا يمكن أن تتطوّر في بيئة اجتماعية وثقافية واقتصادية غير سليمة،

أي في مجتمع غير متعلّم ووضع صحي متدهور وموارد بشرية، وخاصة منها النسائية، غير مؤهلة ومفتقدة إلى حقوقها الأساسية ودون تثمين قدراتها.

وفي سنة 1994، ومع انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة انخرطت السياسة السكانية التونسية وسايرت ما تضمّنه برنامج عمل المؤتمر من تعميق للعلاقة بين السكان والتنمية والبيئة ودمج عناصرها في الخطط التنموية والسياسات القطاعية وترسيخ مقومات الاستثمار في الإنسان وتحسين أوضاع المرأة وتمكينها ومشاركتها. وكذلك تعديل التشريعات وإحداث المؤسسات والآليات التي تسمح بتثبيت الحقوق الإنسانية وممارستها ورفع كل أشكال التمييز وتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى لتأمين درجات أرفع من الرفاه للجميع والتقليص من الفقر والمحافظة على البيئة.

وتؤكد القراءة التحليلية للتوجهات والبرامج المعتمدة انطلاقًا من النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي انخراط تونس في فلسفة ومضامين مؤتمر القاهرة وتثبيتها لمسلك الإدماج والتكامل بين مختلف الأبعاد السكانية باعتبار التفاعل القائم بينها إيجابًا وسلبًا. وبرز ذلك بوضوح من خلال جلّ المخططات التنموية التي اعتمدت بعد سنة 1994. كما أنجزت دراسات استشرافية تنموية تغطي عديد المجالات استنادًا إلى مرجعيات مختلفة من أبرزها المرجعية السكانية ووضع السكان، عددًا وهيكلةً وتوزيعًا، في أفق متوسطة وبعيدة. وأُعيد تنشيط المجلس الأعلى للسكان مع توسيع تركيبته إلى ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية. كما أنشئت ضمنه 5 لجان قطاعية دائمة العمل للمتابعة والتقييم والتصوّر وهي لجان الطفولة والشباب والتشغيل والهجرة والمسنين. وتطوّر برنامج تنظيم الأسرة إلى برنامج وطني للصحة الإنجابية بعد أن وقع إثراء مكوناته وتوسيع اهتماماته ومقارباته واعتماد مفهوم الحقوق الإنجابية كأحد روافد الحق في الصحة والمعلومة الصحية والخدمات الجيّدة وحق الجميع في النفاذ إليها بيسر. كما تمّ إثراء المنظومة التشريعية في عديد الميادين وخاصة قانون الأحوال الشخصية الذي عرف أكثر من تنقيح خلال العقدين الأخيرين شمل حقوق المرأة والأطفال والمسنين ووضع الأسرة. وأُقرّ المبدأ الاختياري للاشتراك في الملكية بين الزوجين كما أنشئ صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق. وشملت المراجعة التشريعية أيضا قطاعات الصحّة والتشغيل والحماية الاجتماعية والأطفال والمسنين والتهيئة العمرانية والبيئة وغيرها من الميادين.

وعلى مستوى متابعة تطوّر القضايا السكانية وتقييمها، وإضافة إلى احترام دورية عمليات الإحصاء العشرية، أنجزت مسوح وطنية نوعية منتظمة كل 5 سنوات تقريبًا شملت أوضاع الأسرة وصحة المرأة والأمومة الآمنة والصحة الإنجابية وقضايا الشباب والطفولة إضافة إلى بحوث المتابعة المنتظمة التي يصدرها المعهد الوطني للإحصاء وغيره من المؤسسات والتي من أبرزها بحوث «السكان والتشغيل»

التي تغطّي قطاعات سكانية كمّية ونوعية عديدة.

إن التقييم الموضوعي لأداء السياسة السكانية التونسية خلال العشرين سنة السابقة للثورة يبرز، استنادًا إلى المؤشرات والمعطيات الكمية والنوعية وإلى حقيقة الواقع الميداني، أن نجاحات تحققت وإخفاقات سجّلت، وأن الخيارات والمقاربات المعتمدة، وإن كان لها أثرها الإيجابي في مسار التنمية عامة، إلاّ أنّها بقيت محدودة الفاعلية في عديد المواضع والمستويات.

فممّا لا شكّ فيه أن إنجازات ونتائج إيجابية سجّلت في جل القطاعات المتصلة بالمسألة السكانية . يمكن أن نذكر من بينها نجاح برنامج التحكم في الخصوبة والضغط على النمو السكاني الذي مكّن من بلوغ مؤشر الخصوبة مستوى الإحلال ونزل دونه أحيانا قبل أن يرتفع من جديد ليبلغ 2.46 سنة 2014، مع الإشارة إلى تقلّص الفوارق في مستويات الخصوبة بين الحضر والريف. وعلى المستوى الصحّي، وبالرغم من تزايد حدّة بعض الأمراض المتصلة بنوعية العيش ونسقه مثل أمراض القلب والشرايين والسكّري، فإن الوضع الصحّي العام للسكان قد تحسّن وهو ما يترجمه تراجع المعدلات العامة للوفيات ووفيات الرضّع والأطفال وتطوّر مؤمل الحياة عند الولادة. ويتعرّض فصل قادم إلى تفاصيل كل ذلك. وشملت الانجازات أيضا العديد من القطاعات السكانية والتنموية الأخرى.

إلّا أن ذلك لا يجب أن يحجب النقائص العديدة التي عرفتها أشكال التعاطي مع أوجه التنمية البشرية والاقتصادية والتي ساهم مناخ الحرية والشفافية الذي أوجدته ثورة 14 كانون الثاني/ يناير كانون الثاني/ يناير2011 ومرحلة الانتقال الديمقراطي في رفع الغشاء عنها والإصداع بها وفتح الحوار حولها دون تضييق أو توجيه مسبق.

ومن أبرز تجليات ذلك محدودية المنوال التنموي المعتمد خلال العقدين الأخيرين في الاستفادة من الفرصة التي يوفرها الانتقال الديمغرافي والتي تكون انعكاساتها سلبية في صورة عدم استغلالها على الوجه الأمثل، وتتحوّل إلى أوضاع عسيرة وتحديات تصعب مجابهتها.

ولقد كانت تونس سبّاقة في بلوغ المرحلة الأخيرة من الانتقال الديمغرافي مقارنة بالدول العربية والإفريقية. وتعرّف هذه المرحلة بأنها تلك التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سنّ العمل مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين (أي الأطفال والمسنين)، وهي مرحلة تدوم فترة معيّنة حدّدها البعض بجيل واحد يختلّ بعدها التوازن الإيجابي بين الفئات النشيطة والسكان المعالين وخاصة المسنين. ويوفّر التحول الديمغرافي علامة رئيسيّة في الفعل التنموي إذا ما توفّرت ظروف معيّنة ورافقته توجهات وخيارات سياسية ملائمة. إن تضخم الفئات النشيطة في المجتمع التونسي (59-15 سنة) والتي بلغت نسبتها 64.5 % سنة 2014، وتقلص الفئات الصغيرة (14-0 سنة) التي قدّرت في نفس السنة بـ 23.8 % والنمو البطيء للفئات العمرية المتقدّمة (60 سنة فأكثر) المُقدّرة بـ 11.7 %، وفّرت للبلاد فرصًا

للإنتاج وخلق الثروات لم يقع استثمارها على الوجه الأفضل نظرًا لعدم الإيفاء الكامل بالشروط الرئيسية والضرورية لتحويل تلك الطاقة إلى فعل وإنتاج ثروة ونماء، وهي:

أ- تأهيل الموارد البشرية عن طريق التعليم والتكوين بما يتلاءم وحاجيات السوق الوطنيّة والدولية وتأمين الحقوق الإنسانية وتوفير ظروف ممارستها للجميع وتمكين المرأة والشباب وتعزيز مشاركتهما في الحياة المجتمعية ورفع كل أشكال التمييز والإقصاء عنهما.

ب- تأهيل الاقتصاد واعتماد منوال تنموي يكرّس العدالة في توزيع الثروة بين الفئات السكانية والجهات الجغرافية ويضمن مستوى أدنى من العيش الكريم لذوي الاحتياجات الخاصة ويقطع من التهميش ويقلّص الفوارق، ووضع التشريعات الملائمة والآليات العملية والمؤسساتية الدافعة لذلك.

ج- تكريس الحوكمة الرشيدة القائمة على الإيفاء بالالتزامات وتأمين الحقوق، وعلى الشفافية والمساءلة ونشر مبادئ الديمقراطية وعدم التضييق على الحريات ومقاومة الفساد واستغلال النفوذ بكل أشكاله ونشر المعلومات الموضوعية والصادقة.

إن توفّر هذه الشروط بمستويات عالية كان من شأنه أن يرفع القدرة التشغيلية للاقتصاد ويخفّض من نسبة البطالة لدى الشباب خاصةً، ويساهم في تنشيط السوق ونمو الاستهلاك بما يسمح بنمو الادخار الدافع إلى الاستثمار الداخلي. كما كان من الممكن أيضًا، في وضع تحترم فيه الحقوق وتكرّس فيه الشفافية وعلوية القانون، أن يتطوّر الاستثمار الخارجي الذي عادة ما تكون قدرته على التشغيل كبيرة. وكان لهذه الشروط مجتمعةً أيضًا أن تفضي إلى دفع التنمية الشاملة بما يسمح بالتقليص من مستويات الفقر والاستجابة إلى حاجيات مختلف الفئات وتحسين نوعية العيش.

إن السؤال المطروح في هذه المرحلة هو: هل استفادت تونس فعلا من العائد الديمغرافي، ولماذا ؟

لقد اعتُمدت السياسات والبرامج والآليات لتنمية القدرات البشرية في الصحة والتعليم والتكوين وأفردت الفئات الهشة من أطفال ومسنين ومعوقين وعائلات معوزة بإجراءات وبرامج ترمي إلى حمايتهم والاستجابة لحاجياتهم.

وشملت عديد الإجراءات والمبادرات قضايا المرأة والشباب وتوفّقت المنظومة الاقتصادية إلى تحقيق نتائج ايجابية على المستوى العام تترجمه نسبة النموّ التي راوحت لعديد السنوات مستوى 5 % سنويًّا. كما أمكن في بعض الفترات تعبئة قدر هام من الاستثمارات الخارجية من خلال بعث مشاريع أجنبية أو مشتركة وذلك إضافة إلى الدخول، ولو باحتشام، في دائرة اقتصاد المعرفة وبعث الأقطاب التكنولوجيّة التي ساهمت في استقطاب عدد من خريجي الجامعات وفي تصدير منتوج الذكاء.

وعلى أهميتها لم تكن هذه الإجراءات كافية لحسن استغلال تونس لتحوّلها الديمغرافي وللتعاطي الأفضل

مع أوضاعها السكانية والاقتصادية والاجتماعية. فنجاح السياسة التعليمية والتكوينية في بعدها الكمّي والذي تتجلّى أبرز دلالاته من خلال تطور المؤشرات المتصلة بالمجال على غرار نسبة التمدرس للجنسين في الفئة 6-14 سنة التي قُدّرت بـ 95.1 % سنة 2004 وبـ 95.8 % سنة 2014 ومن خلال تجاوز نسبة التمدرس لدى الإناث مثيلتها لدى الذكور بكثير في التعليم الثانوي والعالي، ما لم يساهم في تنشيط سوق الشغل بالدرجة المرجوّة نظرًا لعدم تلاؤم محتوى التعليم وأساليبه مع ما يحتاجه السوق من كفاءات واختصاصات. فكانت النتيجة دون المؤمّل، وبقيت نسبة البطالة في مستويات مرتفعة تفاقمت بعد ثورة كانون الثاني/ يناير كانون الثاني/ يناير2011 لتبلغ 16.7% و 14.8 % و 15.4 % بالتتالي سنوات 2012 و 2014 و 2016. وتغيّرت ملامح العاطلين عن العمل شيئًا فشيئًا لترتفع بينهم نسب المتحصلين على شهائد جامعية من الشباب (أواخر سنة 2015: 20.7 % للذكور و41.1 % للإناث). كما لم يتوفّق منوال التنمية، رغم ما تحقق من إنجازات على مستوى النمو الكمي للاقتصاد ومعدّل الدخل الفردي السنوي، في تحقيق التوزيع العادل للثروة بين جميع الفئات والجهات. بل إن العائدات، بما فيها عائدات المواد الأوليّة على تواضعها، كانت توزّع على نحو زاد في غنى الأغنياء وتفقير الفقراء، وهو ما تؤكّده نسبة الدخل للعشرين في المائة الأغنى من السكان التي بلغت 42.9 % من مجموع المداخيل سنة 2010 مقابل 6.7 % للعشرين في المائة الأفقر من السكان[1]، كما أن النسبة العامة للفقر بلغت 32.4 % سنة 2000 وهي تقدّر بـ 15.5 % من مجموع السكان سنة 2011 [2]. أما عن الفقر المدقع، فهو يشمل 4.6 % منهم.

إن هذا الخلل في توزيع الثروة، والذي كان السمة الواضحة في تونس، لم يشمل فقط الفئات الاجتماعية والإناث مقارنةً بالذكور، بل وخاصةً الجهات المختلفة للبلاد، إذ يصحّ الحديث في هذا المجال عن واقعين شديدي الاختلاف من حيث الاستثمار العمومي وتوفّر الخدمات ونوعيتها وتوفّر البنية التحتية، وهما الشريط الساحلي من ناحية، والجهات الداخلية والغربية من ناحية أخرى. فقد تركّزت الاستثمارات والمؤسسات والمشاريع في ولايات الشريط الساحلي بصورة جسّمت اختلالًا صارخًا بينها وبين باقي الولايات. ومن الطبيعي والحالة تلك، أن تشهد هذه الأخيرة ارتفاعًا في مؤشرات البطالة والفقر وتدنّيًا في حجم الخدمات الاجتماعية ونوعيتها وأن تنشط حركة الهجرة الداخلية للشباب خاصةً نحو المدن الساحلية التي لم تكن قادرة ولا مؤهلة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين عليها سواء من حيث ظروف العيش أو توفير مواطن الشغل أو الرعاية الاجتماعية وغيرها...

وتمثّل نسب البطالة حسب الولايات، مؤشرًا معبّرًا عن هذا التفاوت بينها، إذ تراوحت في سنة 2014 بين

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي
[2] المعهد الوطني للإحصاء

9.3 % بولاية المنستير و26.2 % بولاية قفصة، وتنزل عن مستوى 15 % في 9 ولايات وترتفع عن مستوى 20 % في 4 منها. وعلى مستوى الجهات الاقتصادية للبلاد، تراوحت البطالة في أواخر سنة 2012 بين 17.4 % بإقليم تونس، و 11.4 % بإقليمي الوسط الشرقي والشمال الشرقي، و21.3 % بالشمال الغربي و25.7 % بالجنوب الشرقي.

أما عن مساهمة المرأة والشباب في الفعل المجتمعي وفي الحياة السياسية، وبالرغم من المبادرات التي اتخذت في عدد من المجالات بهدف الاستجابة إلى بعض احتياجاتهم وتوفير الرعاية لهم في أوضاع معينة، فإن الإرادة والجهد لم يكونا كافيين لرفع كل أشكال التمييز ضد المرأة ولا لتعزيز مشاركة الشباب وممارسته لحقوقه في التعبير والإصداع بالرأي والتنظّم الحر. كما أن الحقوق الاقتصادية والمدنية، وإن كانت موثّقة في التشاريع والنصوص، فإنها افتقرت إلى الضمانات التي تكرّس ممارستها في الواقع، وهو ما عكسه التدني الكبير لمشاركة الشباب والمرأة في الحراك السياسي الوطني وفي نسيج المجتمع المدني، بل أن بعض الدراسات المنجزة قبل سنة 2011 أكّدت عدم رغبة الشباب في ذلك لا عن قناعة وعدم إيمان بدوره في الشأن العام، وإنما استنكارًا للبيئة والمواقف غير الداعمة وغير المشجعة، وقد تأكّد ذلك بمجرّد تغيّر الوضع وتوفّر الحريات.

وبالرغم من المكاسب التي تحققت للمرأة التونسية خلال الخمسين سنة الماضية والتي تدعم بعضها في العقدين الأخيرين خاصةً في المجال التشريعي، إذ أصدرت تونس بين سنتي 1999 و2009، 14 نصًّا تشريعيًا إما جديدًا أو تعديليًّا يتصل بحقوق المرأة ودعم المساواة في الحقوق والواجبات، فإن الخيارات العامة والتوجهات الاقتصادية لم تخلّصها من عديد أشكال التمييز ولم تؤمّن لها المساواة الكاملة بينها وبين الرجل، فتواصل الفقر أنثويًا أكثر منه ذكوريًّا وبلغت نسبة الأمية لدى الإناث من الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق ضعفها لدى الذكور (12.4 % للذكور و25.0 % للإناث سنة 2014). وتجاوزت نسبة بطالة الإناث مثيلتها لدى الذكور بكثير (11.4 % للذكور و22.2 % للإناث في سنة 2014).

إن العامل الرئيسي والأكثر أثرًا في عدم توفّق تونس في الاستغلال الأفضل لفرصتها الديمغرافية واستثمارها من أجل النماء والرفاه وتفعيل حقوق الجميع كان دون شك أسلوب الحوكمة الذي كرّس الفوارق بين الجهات والتهميش لفئات كثيرة والذي لم يعتمد الشفافية في الخطاب والمعاملات ولم يطبّق المساواة أمام القانون ولا المساءلة كمبدأ وممارسة، وذلك خدمة لأشخاص ومجموعات على حساب أخرى. وطبيعي في مثل هذا الوضع أن يتفشّى الفساد في عديد المستويات وأن يختلّ البعد الأمني السكاني بما أن كل ما يخدم مصالح البعض أصبح مباحًا. وهو ما يعني تراجعًا تدريجيًّا للثقة في المؤسسات والهياكل وانحسارًا في الاستثمار الداخلي والخارجي على السواء وبالتالي تراجعًا للمردودية الاقتصادية وتدهورًا للأوضاع الاجتماعية والقدرة الشرائية لفئات وجهات عدّة. وقد ساهمت جملة من المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية في حجب ممارسات الحوكمة غير الرشيدة وتداعياتها إما بأهميتها (تراجع عجز الميزانية إلى حدود 2.9 % كمعدّل ونمو سنوي للاقتصاد بحوالي 5% خلال العشرية 1997-2007)، أو بنشر البيانات والمؤشرات بانتقائية كإبراز النسب والمعدّلات الوطنية التي عادةً ما تخفي الفوارق والتمييز والتهميش.

إن اقتناص الفرصة الديمغرافية وفتح نافذتها على أكبر زاوية ممكنة هو، مثلما سبقت الإشارة إليه، رهين عدّة عوامل مترابطة وتخضع لجدلية العلاقات في تفاعلها وتداعياتها. والواضح اليوم أن تلك العوامل، خاصةً الحوكمة الرشيدة القائمة على احترام حقوق الإنسان وعلوية القانون والعدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة، لم تتوفّر بالمستويات المطلوبة. كما لم يتوفّر التوازن المنشود بين القدرات والفرص، أي بين العنصر البشري الفاعل والمنتج وبين مكونات المنظومات السياسية والاقتصادية المعتمدة. فالملاحظ في تونس خلال العقدين السابقين للثورة أن القدرات تعزّزت بالصحة والتعليم والتكوين بمستويات مرضيّة، لكن الظروف والفرص السانحة لاستخدامها لم تتوفر بالقدر المرجوّ. وليس دقيقًا ما يذهب إليه البعض أن التحوّل الديمغرافي يشجّع النموّ الاقتصادي ويدفعه، ولكن الأكثر دقّةً وواقعيّةً هو أن التحول الديمغرافي يوفّر الظروف الملائمة والمساندة للتنمية متى عرف أصحاب القرار كيف يغتنمون هذه الفرصة وكيف يتدخلون بالسياسة الملائمة والبرامج العملية الفاعلة والآليات الداعمة والحكم الرشيد حتى تكتمل المعادلة. وهو ما لم يتحقّق في تونس بالإرادة والمستوى المطلوبين، فكان النموّ ولم تكن التنمية. وأخفت المعدّلات الوطنية الإيجابية في كثيرٍ من القطاعات الفجوات والتهميش والأوضاع المتردّية. وبديهيّ في مثل هذه الأوضاع أن يتفاقم كبت الفئات والجهات المهمّشة والمحرومة ويتنامى غضبها وشعورها بالضيم إلى حدٍّ يحصل فيه الانفجار وهو ما حدث سنة 2008 على مستوى الحوض المنجمي وفي أواخر سنة 2010 في كامل جهات البلاد وانتهى بالثورة الشعبية التي غيّرت النظام وقلبت المعطيات ووضعت يوم 14 كانون الثاني/ يناير كانون الثاني/ يناير 2011 حدًّا لمرحلةٍ وبدايةً لأخرى مغايرة ومختلفة جذريًّا.

وليس غريبًا أن يكون الشباب وسكان المناطق الداخلية هم الذين أطلقوا شرارة الثورة وغذّوها بتلقائية كتعبير صريح وجارف عن غضب تنامى لديهم عبر السنين. فالفقر والبطالة والتهميش والإقصاء والتمييز واستشراء الفساد وغياب الشفافية والمساءلة والمساواة أمام القانون كانت وقود الثورة، في حين كان الشباب والمهمشون مطلقوها وقادتها.

إن النموّ الاقتصادي الذي عرفته البلاد لم يوظّف دائمًا لخدمة كل السكان ولتأمين العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة، لذلك أفرز الأزمات، فالغضب، فالثورة. فقد وقع الإغفال عمليًّا على الأقل، عن العلاقة التفاعلية ضمن ثنائية السكان والتنمية وعن المبدأ الأساسي الذي استندت إليه السياسة السكانية عند إطلاق أول أسسها، والمتمثل في أن غاية التنمية هي النهوض بالسكان جميعًا لا بفئة على حساب أخرى

حتى وإن بلغ النمو الاقتصادي أعلاه. ومن المؤشرات الدّالة على هذا الانعطاف في التعاطي مع قضايا السكان والتنمية إلغاء المجلس الأعلى للسكان سنة 2010 وهو الذي كان يؤمّن متابعة السياسة السكانية التنموية ويقيّمها ويحدّد توجهاتها بتركيبته ولجانه القطاعية المختلفة.

واليوم وتونس تمرّ بفترة انتقال في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية دقيقة، وهو أمر متوقع بعد ثورة شعبية قوّضت أركانًا وتسعى إلى بناء أخرى، كثرت التحدّيات وتزايدت حدّتها. فأمام تراجع الأداء الاقتصادي بفعل عديد العوامل الداخلية في أغلبها وما عرفته البلاد من انفلات أمني وتحدّي البعض لسلطة الدولة والقانون بتبريرات عدّة، ومع تنامي مطالبة الفئات والجهات التي همّشت بحقها في التنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الجيّدة، يتواصل التعامل بصعوبة من أجل تعديل الأوضاع. حتى أن بعضها تدنّت مؤشراته مباشرةً بعد الثورة ولم يبلغ تطوّرها بعد النسق المأمول، على غرار نسبة البطالة التي تراجعت من 18.3 % في سنة 2011 إلى 14.8 % سنة 2014، والتي تبقى مرتفعة خاصة لدى الشباب من حاملي الشهادات العليا، أو الاستثمار الداخلي والخارجي الذي تقلّص بصفة ملحوظة، أو نسبة التضخّم التي بلغت مستويات عالية، حيث ارتفعت نسبة التضخّم في الاستهلاك العائلي بـ 3.6 % خلال شهرأيار/مايو 2016 مثلًا، مقارنة بنفس الشهر من سنة 2015 بما من شأنه أن يقلّص من القدرة الشرائية للسكان وأن يحدّ من الادخار وبالتالي من الاستثمار والانتعاش الاقتصادي.

إن المجتمع التونسي يعيش اليوم عسرًا في الانتقال من وضعٍ إلى آخر، وهو أمر طبيعي، كالانتقال من الخلاف إلى الاختلاف ومن الإقصاء إلى الاعتراف ومن الدكتاتورية إلى حكم الشعب، والمهمّ أن يؤول ذلك إلى منوال حكم وأداء تحترم فيه الحقوق والحريات وتصان ضمنه المكتسبات والانجازات ويقع القطع في إطاره مع التهميش والإقصاء.

## III. الوضع الديمغرافي وتطوّره : المؤشرات ودلالاتها

لقد أفرزت السياسة السكانيّة التونسيّة التي اعتمدت خلال الخمسة عقود الماضية وضعًا ديمغرافيًا بلغت به تونس منذ سنوات المرحلة الأخيرة من تحولها الديموغرافي، وقد تمّ ذلك بنسقٍ سريعٍ نسبيًا مقارنةً بما حدث في عديد المجتمعات الأخرى. ويعتبر النموذج التونسي مثالًا للنمط الكلاسيكي للتحوّل الديمغرافي إذ أن انخفاض الوفيات، بفعل التطوّر الطبي وتحسّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كان سابقًا لتراجع مستويات الخصوبة. كما أن السيطرة على الإنجاب حدثت أساسًا بفعل تأخّر سنّ الزواج ثمّ وفي مرحلة موالية، بمفعول السياسات والبرامج الخصوصية ومن أهمها برنامج تنظيم الأسرة.

انعكست التحولات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية التي عرفها المجتمع التونسي على الوضع الديمغرافي وأوضاعه الجديدة التي أثمرتها التحولات في المواقف والسلوكيات، وتعبّر عنها بوضوح المؤشرات والبيانات الإحصائيّة.

### 1.III. النموّ السكاني:

لقد أشار التعداد العام الأخير للسكان والسكنى لسنة 2014 أن عدد سكان تونس بلغ 10.982754 ساكنًا مقابل 9.910900 ساكنًا سنة 2004. (11154.400 : تقديرات جويلية 2015).

الشكل1: **تطور عدد السكان عبر التعدادات ـ بالألف**

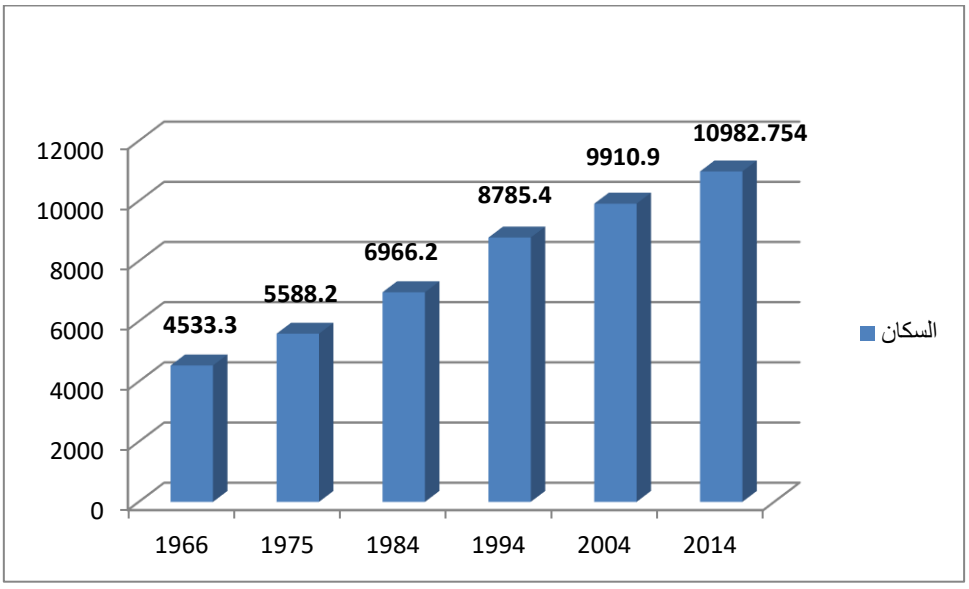


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ويتوزّع السكان بين الوسط البلدي بنسبة 67.8 % والوسط غير البلدي بنسبة 32.2 %، وقد كان السكان يتوزعون سنة 1984 بين 52.8 % في الوسط البلدي و47.2 % في الوسط غير البلدي. وتواصل اتساع الفجوة بين عدد السكان بالمناطق البلدية والمناطق غير البلدية إلى أن بلغ مستوياته الحالية وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية تدفع الحراك السكاني نحو المدن الكبيرة والمتوسطة اعتبارًا لتركّز التنمية في عدد من الجهات دون غيرها وخاصة بالمناطق الساحلية للبلاد، ولتوفّر الخدمات والفرص أكثر في المدن منها في القرى والأرياف، إضافة إلى ما طرأ على التنظيم الإداري للفضاء الوطني من تغيير تمثّل في بعث مناطق بلدية جديدة. وسوف يتغيّر المشهد قريبًا إثر تجسيم القرار السياسي بتحويل عشرات المناطق من غير بلدية إلى مناطق بلدية.

أما من حيث التوزيع حسب الجنس، فقد تجاوزت نسبة الإناث مثيلتها لدى الذكور خلال العشرية الماضية إذ بلغت نسبة الإناث 50.2 % مقابل 49.8 % للذكور سنة 2014.

الجدول 1:

**نسبة السكان حسب الجنس**

| | 1994 | 2004 | 2014 |
|---|---|---|---|
| ذكور | 50.6 | 50.1 | 49.8 |
| إناث | 49.4 | 49.9 | 50.2 |

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (إحصاء 2014)

أما عن نسبة النمو الطبيعي للسكان فقد تواصل انخفاضها المتدرّج والمنتظم منذ ستينات القرن الماضي إلى أن بلغت معدلها السنوي 1.03 % خلال الفترة 2004- 2014 مقابل 1.21 % خلال العشرية 1994-2004، بعد أن كانت 3.01 % سنة 1966 وذلك نتيجة عديد من العوامل.

الجدول 2 : **تطوّر نسبة النمو الطبيعي للسكان عبر السنوات**

| السنة | 1966 | 1970 | 1980 | 1990 | 1994 | 2000 | 2004 | 2006 | 2011 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| النسبة % | 3.01 | 2.61 | 2.75 | 1.96 | 1.70 | 1.14 | 1.08 | 1.15 | 1.29 | 1.03 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

### 2.III. الوفيات

بعد تراجعٍ هام، عرفت الوفيات شبه استقرار في مستوى 6 في الألف منذ سنة 1994، إذ بلغت نسبتها 5.7 ‰ سنة 1994 و 5.9 ‰سنة 2011، وحققت مستواها الأعلى سنة 2003 (6.1 ‰).

وبالمقارنة مع بلدان المنطقة أو حتى البلدان النامية بصفةٍ عامة، يعتبر مستوى الوفيات في تونس منخفضًا ولن يتراجع مستقبلًا إلّا بانخفاض وفيات الرضّع والأطفال.

ولقد سجّل مؤشر وفيات الرضّع انحدارًا كبيرًا مستفيدًا من التطوّر وتحسّن الأوضاع الاجتماعية. ويقدّر هذا المؤشر بـ 16.7 ‰ خلال 2011-2012 بعد أن كان في مستوى 31.7 ‰ سنة 1994، وبذلك تراجع خطر الوفاة قبل انتهاء السنة الأولى من العمر إلى النصف بين سنتي 1994 و2011 وهو ما مكّن تونس من تحقيق غايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المجال وكذلك الهدف الرابع من أهداف الألفية للتنمية. إلّا أن الأمر يختلف في ما يتصل بالفوارق بين الريف والحضر أو بين الجهات، وهي فوارق رغم تقلّصها نسبيًّا، لا تزال قائمة بوضوح. فقد قدّر المسح متعدّد المؤشرات (4MICS) نسبة وفيات الرضّع بالوسط الحضري بـ 12.2 ‰ سنة 2012/2011 فيما قدّرت هذه النسبة بـ 24.6 ‰ بالوسط الريفي. ونلاحظ نفس الفوارق، حسب نفس المصدر، فيما يتعلّق بوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة التي تتراوح بين 15.3 ‰ بالحضر و26.4 ‰ بالريف (المعدل الوطني : 19.4‰) . وتتأكد الفوارق أكثر بالجهات الأقل نموًّا.

من ناحية أخرى، يقدّر انخفاض الوفيات من خلال مؤمل الحياة عند الولادة، وهو مؤشر يعكس المسار الصافي للوفيات. فقد انتقل مؤمل الحياة عند الولادة في تونس من 71.0 سنة عام 1994 (69.1 سنة للذكور و72.9 سنة للإناث) إلى 74.9 سنة عام 2011 مسجلًا فارقًا إيجابيًا للإناث يقدّر بـأربع سنوات أي 72.9 سنة للذكور و76.9 سنة للإناث. ومما تجدر ملاحظته أن تطوّر مؤمل الحياة كان بطيئًا خلال الفترة 1994-2011 أي أنه كسب 4 سنوات خلال 17 سنة في حين أن الربح كان بـ 20 سنة خلال العشريات الثلاث السابقة. ويقدّر هذا المؤشّر خلال عام 2014 بـ 73.8 سنة للرجال و78.5 سنة للنساء.

### 3.III. الولادات والخصوبة

تميّز نسق الولادات في تونس خلال العقدين الأخيرين بعدم الاستقرار. فبعد تراجعٍ سريعٍ ما بين سنتي 1994 و1999 إذ انخفض من 22.7 ‰ إلى 16.7 ‰، استقرّت النسبة انطلاقًا من سنة 2000،

قبل أن تبدأ في الارتفاع لتصل إلى 19.3 ‰ سنة 2011 و20.5 ‰ سنة 2014. ويبرز الشكل التالي تطوّر عدد الولادات خلال العشرية الأخيرة.

الشكل 2: **عدد الولادات 2004 - 2014**

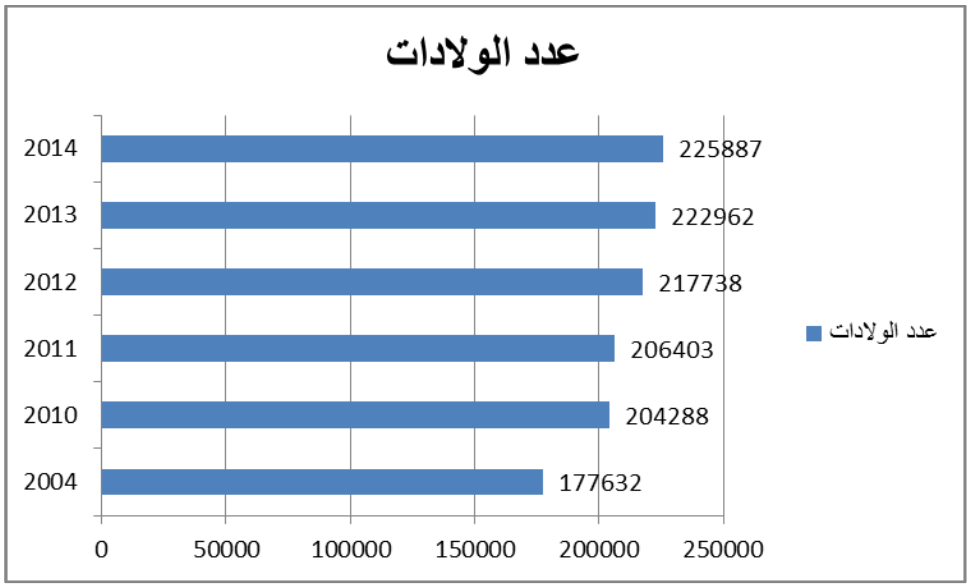


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ولئن عرف تطوّر العدد السنوي للزيجات نسقًا تصاعديًا ملحوظًا ما بين سنتي 2004 و2010 فإنه شهد استقرارًا واضحًا ما بين 2012 و2014 لا يمكن الاستناد إليه في تفسير تطوّر عدد الولادات خلال تلك الفترة .

الجدول 3 : **تطوّر عدد الزيجات 2004 - 2014**

| السنة | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الزيجات | 78097 | 89481 | 90192 | 96335 | 102058 | 109741 | 110119 | 108843 |

المصدر/ المعهد الوطني للإحصاء (ماي 2015)

وبالنظر إلى توزيع نسب الزيجات حسب الفئات العمريّة للنساء، يتبيّن أن التراجع تواصل بطيئًا لكن منتظمًا لدى الفئات الصغرى أي 15-19 و 20-24 و 25-29 سنة، وبقي شبه مستقرًا في الفئتين 30-34 و 35- 39 سنة.

الجدول 4 : **توزيع نسب زواج النساء حسب الفئة العمرية (%)**

| السنة / الفئة العمرية | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 19-15 | 8.65 | 9.51 | 8.08 | 7.35 | 7.18 | 6.96 | 7.17 | 7.26 | 6.85 |
| 24-20 | 32.10 | 33.12 | 30.74 | 30.78 | 29.16 | 28.28 | 27.42 | 26.81 | 26.35 |
| 29-25 | 33.39 | 32.83 | 33.68 | 34.25 | 34.73 | 35.02 | 35.25 | 35.33 | 34.78 |
| 34-30 | 14.64 | 13.77 | 15.30 | 15.35 | 15.94 | 16.31 | 16.66 | 16.92 | 16.81 |
| 39-35 | 5.79 | 5.47 | 6.20 | 6.21 | 6.44 | 6.68 | 6.75 | 7.00 | 7.20 |
| 44-40 | 3.05 | 2.87 | 3.30 | 3.18 | 3.41 | 3.43 | 3.42 | 3.36 | 3.54 |
| 49-45 | 1.39 | 1.36 | 1.65 | 1.63 | 1.83 | 1.90 | 1.92 | 1.91 | 1.99 |
| 54-50 | 0.99 | 1.08 | 1.05 | 1.24 | 1.33 | 1.43 | 1.40 | 1.41 | 1.70 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء- التوقعات السكانية 2014-2044

وممّا تتوجّب الإشارة إليه أن التخوّف كان قائمًا خلال الفترة السابقة لدى العديد من المختصين حول تدني نسب الخصوبة إلى ما دون مستوى تجدّد الأجيال نتيجة ارتفاع نسب العزوبة لدى النساء من الفئات العمرية الأعلى خصوبة أي من 20 إلى 35 سنة. إلاّ أن ذلك لم يحدث بل ارتفعت الخصوبة إلى مستويات عالية نسبيًا، كما سيأتي لاحقًا، بالرغم من تواصل ارتفاع العزوبة لدى الفئات المذكورة.

الجدول 5 : **التوزيع النسبي (%) للنساء العازبات حسب بعض الفئات العمرية**

| | 19-15 | 24-20 | 29-25 | 34-30 |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 97.8 | 83.5 | 52.7 | 28.0 |
| 2014 | 96.2 | 82.8 | 50.9 | 28.4 |

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء- التوقعات السكانية 2014-2044

### 4.III. الخصوبة :

واصلت مستويات الخصوبة في تونس انخفاضها على امتداد أكثر من أربعة عقود، إلاّ أنها أخذت منحى تصاعديّا منذ أواخر العقد الأخير يترجم عنه ارتفاع عدد الولادات الذي انتقل من 182478 ولادة سنة 2005 إلى 225887 ولادة سنة 2014، وهو ما نتج عنه ارتفاعًا ملموسًا في المؤشر الإجمالي للخصوبة[3] الذي انتقل من 2.16 طفلًا لكل امرأة سنة 2004 إلى 2.20 سنة 2009 ليبلغ 2.46 سنة 2014. وبالرغم من عدم التوافق التام بين المصادر في تحديد مستوى المؤشّر الإجمالي للخصوبة (2.1 حسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات 4: 2011 - 2012 و 2.46 حسب دراسة المعهد الوطني للإحصاء حول التوقعات السكانية 2015 التي تشير إلى أن مستوى 2.1 وقع تجاوزه منذ 2007)، فإن توزيع الخصوبة حسب الفئات العمرية يبرز حسب نتائج المسح العنقودي 4 أن النساء في تونس تنجبن أساسًا في الفئتين العمريتين 25-29 سنة و 30-34 سنة (12.3 % للأولى و 12.5 % للثانية)، في حين يكون حجم الإنجاب ضعيفًا جدًا لدى النساء من الفئة العمرية 15-19 سنة (0.3% ).

**المؤشر الإجمالي للخصوبة**

الشكل 3:

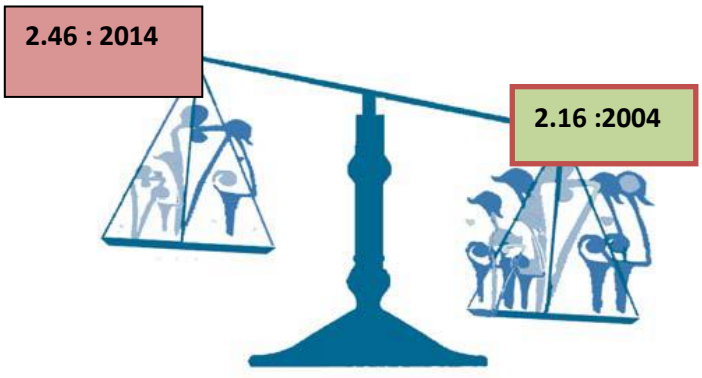


[3] . المؤشر الإجمالي للخصوبة: عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال حياتها الإنجابية 15-49 سنة استنادا إلى نسبة الخصوبة حسب الفئة العمرية لسنة معيّنة.

الجدول 6: **تطوّر المؤشر الإجمالي للخصوبة (م.إ.خ.)**

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| م.إ.خ | 2.16 | 2.17 | 2.15 | 2.20 | 2.22 | 2.20 | 2.22 | 2.21 | 2.31 | 2.41 | 2.46 |

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء - التوقعات السكانية 2014-2044

وبدراسة نسب الخصوبة حسب الفئات العمرية يتبيّن أن الانخفاض شمل كل الأعمار وبالخصوص الفئة العمرية الأعلى خصوبةً أي 25-34 سنة. لقد كان الإجماع قائمًا لدى المختصّين والمحلّلين أن انخفاض الخصوبة أصبح سلوكًا متجذّرًا لدى التونسيات وليس ظرفيًّا وذلك استنادًا إلى النسق المتواصل الذي عرفه خلال العقود الأخيرة. إلاّ أن ما سُجّل خلال العشرية الأخيرة من ارتفاع متواصل، وإن كان بطيئًا، يرجعه البعض أساسًا إلى ارتفاع عدد الزيجات للأشخاص المولودين خلال عقدي السبعينات والثمانينات. إلاّ أن ذلك لا يمنع من ضرورة التمعّن والتحليل والتفسير من طرف المختصّين في الديمغرافيا وعلم الاجتماع والاقتصاديين وغيرهم. وبالرغم من التقلّص الواضح للفوارق بين الحضر والريف، فإنها لا تزال قائمة على صعيد كل الفئات العمرية بمستويات أقل في الحضر منها في الريف.

أما على المستوى الجهوي (الولايات)، فإن الفوارق بيّنة بين الولايات التي تسجّل مستويات أدنى من المستوى الذي يسمح بتجدّد الأجيال (أي دون 2.1 طفلًا) وتلك التي يتراوح فيها المؤشر بين 2.1 و 2.7 طفلًا. ولئن كان الأمر منطقيًّا بالنسبة لولايات الوسط الغربي ذات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتواضعة نسبيًا، فهو يبعث على التساؤل عن أسباب ذلك في عدد من الولايات المرفّهة مثل سوسة والمنستير ونابل المتصفة بمستويات خصوبة عالية نسبيًّا. وقد يكون نظام توطين الولادات وما قد يعتريه من نقص أحد الأسباب المفسّرة لهذا الوضع اعتبارًا لتوفّر عدد من المؤسسات الصحّية ومراكز التوليد العامة والخاصة بتلك الولايات مما يجعلها قبلة لسكان المناطق المجاورة.

وفي الجملة، فإن مؤشرات الخصوبة تابعت نسقًا انحداريًّا غير مسبوق إلى حدود سنة 2007 لتعود إلى الارتفاع التدريجي بعد ذلك. ويبقى المجتمع التونسي بالرغم من كل ذلك مجتمعًا شابًا وإن بدأت علامات التشيّخ تبرز فيه.

الجدول 7 : **المؤشر الإجمالي للخصوبة حسب الجهات الكبرى وعدد من الولايات**

| الجهة / الولاية | المؤشر الإجمالي للخصوبة | الجهة / الولاية | المؤشر الإجمالي للخصوبة |
|---|---|---|---|
| إقليم تونس | 1.9 | القصرين | 2.1 |
| الشمال الشرقي | 2.2 | القيروان | 2.5 |
| الشمال الغربي | 1.9 | سيدي بوزيد | 2.1 |
| الوسط الشرقي | 2.2 | سوسة | 2.7 |
| الجنوب الشرقي | 2.1 | المنستير | 2.6 |
| الجنوب الغربي | 2.2 | قبلي | 2.6 |

المصدر: - المسح متعدد المؤشرات 4 / 2011.2012 - المعهد الوطني للإحصاء

**أهم العوامل المؤثرة في انخفاض الخصوبة:**

يمكن حصر أهم العوامل المحدّدة لانخفاض الخصوبة في تراجع الوفيات وخاصة منها وفيات الرضّع والأطفال، وإقرار برنامج لتنظيم الأسرة منذ سنة 1966 وتحرير المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات التعليم خاصة لدى الإناث وما نتج عنه من تأخّر في سنّ الزواج ودخول المرأة سوق الشغل وانخراطها في الحداثة بأشكال وصيغ متعدّدة.

ويعتبر تحسّن المستوى التعليمي من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تطوير السلوك الإنجابي وفي دخول المرأة للحياة العملية خارج البيت. وقد أولت تونس، ولا تزال، مجال التعليم والتكوين أهمّيةً كبرى واعتبرته من العناصر الدافعة للنمو وخصّصت له نسبةً هامةً من ناتجها المحلي الإجمالي. ويتجسّم ذلك في تراجع نسبة الأمّية لدى السكان من الفئة 10 سنوات فأكثر التي انتقلت من 31.7 % سنة 1994 إلى 18.8 % سنة 2014 وحسب الجنس من 42.3 % إلى 25.0% لدى الإناث ومن 21.3 % إلى 12.4 % لدى الذكور.

إلّا أن هذه المعدلات تخفي تباينات هامّة أحيانًا بين الجهات وبين الوسطين البلدي وغير البلدي، إذ تسجّل ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي أعلى نسب أمّية لدى الإناث تراوحت بين 34.8 و 41.1 %، وتأتي إثر ذلك ولايتا زغوان والمهدية بنسبة أمّية تقارب ثلث الإناث من 10 سنوات فأكثر. أما بين

الوسطين البلدي وغير البلدي فإن الهوّة شاسعة بين مستويات الأمية إذ تبلغ 12.5 % بالوسط البلدي و32.2 % بالوسط غير البلدي وذلك سنة 2014. ويصبح الوضع أكثر قتامةً إذا تعلّق الأمر بالإناث اللاتي لا يتعدى مستواهنّ التعليمي المرحلة الابتدائية إذ أنّ أكثر من نصف السكان الإناث وطنيًا ينتمين إلى هذه الفئة، وثلاثة أرباعهن يتواجدن بالولايات الأقل نموًّا والسابق ذكرها. في المقابل، فإن نسبة التمدرس في سن 6-14 سنة، والتي تترجم الجهود المبذولة في مجال التعليم، بلغت حوالي 95.7 % للذكور و95.9 % للإناث خلال سنة 2014. وبالمقارنة مع الفترات الماضية، نلاحظ أن المعادلة انقلبت لفائدة الإناث خاصةً في المرحلتين الثانوية والجامعية. وتكفي الإشارة هنا إلى أن حوالي ثلثي عدد الذين اجتازوا امتحان الباكلوريا (الثانوية العامة) هم من الإناث.

وينعكس تطوّر المستوى التعليمي، وخاصة لدى الإناث، على مستوى وعي الأزواج بأهمّية الصحة الإنجابية وعلى سلوكهم الإنجابي. فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما انخفض عدد الأطفال والعكس صحيح. ففي سنة 1994 كان معدّل الأطفال المولودين أحياء لدى النساء ( 47-15 سنة ) يقدّر بـ 5.7 طفلًا لدى الأم الأمّية وأصبح 4.1 طفلًا سنة 2006 وبـ2.4 طفلًا لدى الأم ذات المستوى التعليمي الثانوي و1.3 طفلًا لدى الأمهات ذوات مستوى التعليم العالي (2006 : 2.1 طفلًا لدى الأمهات من التعليم الثانوي والعالي). وتشير نتائج المسح متعدد المؤشرات 4 (2012-2011) أن أعلى مستويات المؤشر الإجمالي للخصوبة سُجّلت لدى الأمهات الأميّات في حين لم تتجاوز النسبة لدى الأمهات من مستوى التعليم العالي 2.0 طفلًا.

ويعتبر تأخّر سنّ الزواج الذي بدأ منذ ستينات القرن الماضي وتواصل خلال العقود الأخيرة، عاملًا محدّدًا في انخفاض الخصوبة وذلك لتقليصه لفترة احتمال الحمل. وفي تونس، البلد الذي تقع فيه الولادات بصفة شبه كليّة في إطار الزواج، يصبح هذا العامل من أكثر العوامل تأثيرًا في تراجع الخصوبة. وتبرز هيكلة السكان حسب الحالة الزواجيّة أن تأخر سنّ الزواج يواصل أثره في تزايد نسب العزّاب في المجتمع من الجنسين وفي كل الفئات العمرية المعنية. ويعدّ الزواج لدى الفئة العمرية 15-19 سنة نادرًا إذ تقدّر نسبة العزوبة لدى هذه الفئة بـ 96.2 % للإناث و99.3 % للذكور وذلك سنة 2014. وبالنسبة للفئة 20-24 سنة فهي 82.8 % للإناث و97.1 % للذكور.

### 5.III. تطوّر الهيكلة العمرية للسكان:

يعكس تطوّر الهيكلة العمريّة للسكان أثر انخفاض الخصوبة. فقد عرف الهرم السكاني الذي كان يتصف بخصوصيات المجتمعات الشابة تغيّرًا جذريًّا هامًّا، إذ لم تعد تمثل فئة الأطفال دون 5 سنوات سوى 8.2 % من مجموع السكان سنة 2011 مقابل 11.0 % سنة 1994 وارتفعت إلى 8.84 % سنة 2014. كما عرفت فئة الأطفال 5-14 سنة تراجعًا ليمثّل حجمها 14.92 % من مجموع السكان سنة

2014 مقابل 23.8 % سنة 1994. في المقابل تطوّرت نسبة السكان في سن النشاط (59-15 سنة) من 56.9 % من مجموع السكان سنة 1994 إلى 64.5 % سنة 2014. كما ارتفعت نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم 60 سنة من 3.8 % من المجموع سنة 1994 إلى 11.7 % سنة 2014، وهو ما يؤشر لتشيّخ طفيف للسكان. وعلى المدى المتوسّط والبعيد وحسب الإسقاطات السكانية للمعهد الوطني للإحصاء، فإن هذه الفئة سوف تمثل خلال سنوات 2021 و 2031 و 2041 على التوالي 14.1% و 18.2% و 22.6 % من السكان وذلك حسب السيناريو المعتدل.

### 6.III. التوقعات السكانية :

في إطار الإعداد للمخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنجز المعهد الوطني للإحصاء خلال سنة 2015 دراسة حول التوقعات السكانية للفترة 2014-2044 اعتمدت، كمنطلق لها، نتائج الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 2014 وكذلك إحصائيات الحالة المدنية وخاصة منها المتعلقة بالولادات والوفيات والزواج. وقد تضمّنت الدراسة قسمًا خاصًا بالتوقعات السكانية على مستوى الولايات من حيث العدد والجنس والفئات العمرية. ويلخّص الجدول التالي بعضًا من نتائج الدراسة المذكورة :

الجدول 8: **التوقعات السكانية : بعض المؤشرات** (حسب فرضية الانخفاض المعتدل للخصوبة)

| | | 2014 | 2021 | 2031 | 2034 | 2041 | 2044 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | | 10982754 | 11295786 | 12928199 | | 13425087 | |
| المؤشر الإجمالي للخصوبة | | 2.46 | 2.28 (2024) | | 1.96 | | 1.91 |
| مؤمل الحياة عند الولادة | ذكور | 73.8 | 75.9 (2024) | | 87.1 | | 79.5 |
| | إناث | 78.5 | 80.1 (2024) | | 81.4 | | 82.4 |
| نسبة الفئة 0-14 | | 23.8 | 25.5 | 23.1 | | 18.6 | |
| نسبة الفئة | | 64.5 | 60.4 | 58.7 | | 58.8 | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 59-15 | | | | | | |
| نسبة الفئة 60 سنة و+ | 11.7 | 14.1 | 18.2 | | 22.6 | |

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء: دراسة التوقعات السكانية 2014-2044

**الخلاصة**

يبرز تحليل المؤشرات الديمغرافية أن الخصوبة انخفضت في البداية نتيجةً لتراجع الوفيات وذلك وفقًا لقاعدة التحول الديمغرافي. فقد ساهم التطوّر العلمي والتقني في المجال الصحّي في تراجع الوفيات فاختل بذلك التوازن بين الولادات والوفيات وعرف النمو السكاني نسقًا سريعًا. ثم، ومع تراجع وفيات الرضع والأطفال خاصةً، تغير السلوك الإنجابي للأزواج مدفوعًا بانطلاق البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة وإتاحة خدماته المجانية للجميع. كما أن تأخر سنّ الزواج لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية دعّم السلوك الإنجابي المتوازن وساهم في تراجع الخصوبة بصفة ملحوظة. وخلال العشرية الأخيرة عرفت الخصوبة ارتفاعًا تدريجيًا ساهمت فيه عدّة عوامل من أهمها تطور عدد الزيجات.

أما عن هيكلة السكان، فتتمثل أبرز الاستنتاجات في تواصل الوزن الديمغرافي للشباب (حوالي ثلث السكان) بالرغم من تقلص حجم الفئات العمرية الصغيرة، والارتفاع النسبي للفئة العمرية 60 سنة فأكثر وهي تمثل بذلك، إضافةً إلى حجم السكان النشيطين وارتفاع نسبة الفئات الشابة، تحديات كبرى بدأت البلاد في مواجهتها وهي تحديات ستتواصل خلال العقود القليلة القادمة لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والتعليم والحماية الاجتماعية.

## IV. القدرات وآليات العمل السكاني: عناصر القوّة

تمّ بناء وتنفيذ مفردات السياسة السكانية بتدرّج وبالتوازي مع التحولات والتغييرات التي عرفها المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. وسمحت المساحة الزمنية المقدرة بأكثر من 50 سنة من التخطيط والتنفيذ والتجارب في توفّر خبرة تراكميّة هامّة من حيث الكمّ والكيف، هي نتاج نجاحات وإخفاقات عرفتها مسيرة التعاطي مع قضايا السكان المختلفة في ظروف متحوّلة. ويمكن الجزم اليوم بأن السياسة السكانية التونسية تختزل عديد العناصر والمكوّنات والقدرات على مستويات عدّة سمحت بتحقيق نجاحات وإنجازات تؤكّدها الكثير من المؤشّرات الكميّة والنوعيّة سواء المتصلة منها بالجانب السكاني

الكمي أو بقدرات السكان وظروف عيشهم بالرغم ممّا سجّل من تفاوت وتمييز بين الفئات والجهات. ولعلّ من أهم ما أكسب تلك السياسة قيمتها وفاعليتها العناصر التالية:

### 1.IV. الإرادة السياسية:

كانت الإرادة السياسية وراء إقرار السياسة السكانية ونموّها وتطوّرها وتنفيذها، وهي إرادة تواصلت منذ أواخر الخمسينات مترجمةً عن رؤية واضحة آنذاك وشاملة، خلفيتها حتمية العلاقة بين السكان وحجمهم وهيكلتهم وخصوصياتهم من جهة، والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

إن الرؤية السياسية الرسمية ومرجعياتها كانت، خلال الستينات والسبعينات والثمانينات خاصةً، زاخرةً بالمواقف والقرارات التي تؤكّد أنه لا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة واستمرارها إلا من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها وترشيد تطوّر حجمها، بالإضافة إلى الموارد الأخرى. لذلك كانت المسألة السكانية وانعكاساتها على النظام الاجتماعي والاقتصادي موضع اهتمام اعتبارًا أنها تؤثر على التغيّر الهيكلي في مكوّنات النسق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

ومن هذا المنظور، فإن كل المجتمع مدعوّ إلى الاستثمار في الصحة والصحة الإنجابية وفي التعليم وتوفير الغذاء وتأمين نوعية حياة جيدة وفي النهوض بالمرأة والشباب وتمكينهم، والاستثمار في الأجيال الشابة وفي البيئة والمحيط... هذا بالطبع على المستوى النظري والسياسي. ويبقى الواقع دون هذا المشهد المأمول كما سيأتي.

ومن الطبيعي أن تكون هذه الإرادة السياسية والتوافق شبه الكلي الحاصل حولها من الفاعلين المجتمعين، الدافع والمحرّك لمختلف العناصر والآليات التي غذت السياسة السكانية على مرّ السنوات، حتى أن بعض المختصين عبّر عن ذلك بالقول بأن "الاهتمام بالسياسة السكانية في تونس يعتبر من تقاليد الدولة وأولوياتها".

ومن تجليات الإرادة السياسية في المجال السكاني، انخراط تونس في كل المؤتمرات والمبادرات الدولية ذات العلاقة والتي من أبرزها مسار المؤتمر الدولي للسكان 1994، وفي إعلان الألفية واعتمادها أهدافه الثمانية سنة 2000 والتزامها بخطة عمل بيجين حول المرأة 1995، واعتمادها في سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة وأهدافه السبعة عشر، إضافة إلى رفعها كل التحفظات عن اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وهو ما يفرض عليها اليوم تحديد خياراتها السكانية وصياغة سياستها

السكانية من جديد على أساس التحولات العميقة التي عرفتها وعلى أساس التزاماتها الدولية وضمن مقاربة قائمة على حقوق الإنسان ومبادئها.

### 2.IV. التشريع السكاني :

يعتبر التشريع السكاني، إحداثًا وتطويرًا، من أهم ركائز السياسة السكانية والضامن لاستدامتها ولحماية الحقوق ضمنها. لقد واكبت انطلاق السياسة السكانية التونسية سلسلة من القرارات والنصوص التشريعية التي كان لبعضها تأثيرًا مباشرًا على الوضع السكاني ولبعضها الآخر تأثيرًا غير مباشر.

فقد انطلقت السياسة السكانية من نص تشريعي هو "مجلة الأحوال الشخصية" الصادرة في 13 آب/ أغسطس 1956، وهو القانون الذي ينظم أوضاع الفرد الشخصية والعائلية ويقرّ نظامًا جديدًا للزواج بإلغاء تعدّد الزوجات وتنظيم الطلاق وإقرار العديد من حقوق المرأة. وقد تمّ تنقيح وإثراء القانون عديد المرات بما يكسب المرأة والأسرة المزيد من الحقوق. ثم جاء قانون 8 كانون الثاني/ يناير كانون الثاني/ يناير 1961 الذي يسمح باستيراد وسائل منع الحمل والإشهار لها وبيعها.

وأقرّ سنة 1965 (1 تموز/ يوليو) قانون إجازة الإجهاض الإرادي على أن يكون ذلك ابتداء من الطفل الخامس وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. ثم وقع تعديل هذا القانون بالأمر الصادر في 26 أيلول/ سبتمبر 1973 الذي ألغى شرط عدد الأطفال وأقرّ ضمانات لحماية سلامة الأم.

وتعلق الإجراء الثالث الهام بتحديد السن الدنيا القانونية للزواج وذلك منذ 1965 (مجلة الأحوال الشخصية) على أساس 15 سنة للمرأة و18 سنة للرجل، قبل أن تعدّل بقانون 20 شباط/ فبراير 1964 لتصبح 17 سنة للمرأة و20 سنة للرجل، وبقانون 14 أيار/مايو 2007 لتصبح السن الدنيا القانونية للزوجين 18 سنة.

وفرض قانون تشرين الثاني/ نوفمبر 1964 المتمّم بالقرار الوزاري تموز/يوليو 1995 على المقبلين على الزواج إجراء الفحص الطبي السابق للزواج والاستظهار بشهادة في ذلك.

إلى جانب هذه التشريعات وغيرها ذات التأثير المباشر، هناك العديد من النصوص القانونية والترتيبيّة ذات أثر غير مباشر على العديد من مكونات الشأن السكاني تشمل مجالات الأحوال الشخصية والتعليم والشغل والحماية الاجتماعية وحقوق المرأة والطفل والمسنين والصحة والجنسيّة .

### 3.IV.التنظيم المؤسسي :

أما على المستوى المؤسّسي، فيمكن القول بأن قضايا السكان في تونس، وإن لم تحظ قط بتخصيص وزارة لها، مثلما هو الحال في بعض الدول العربية، فإن بعضًا منها تمّت إدارتها والتعامل معها ضمن مؤسّسات للتصوّر والرّصد والتقييم وأخرى للإنجاز والإدارة.

يمكن اعتبار **وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي** المؤسسة الأبرز المكلّفة، من ضمن مشمولات أخرى، بتصوّر وتنسيق السياسة السكانية ومتابعة تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الهياكل المعنيّة الأخرى. وتتولّى الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية ضمن الوزارة تلك المهام على المستوى العملي والإجرائي.

كما تضمّ الوزارة عدّة هياكل أخرى تهتمّ مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالشأن السكاني مثل الإدارة العامة للتنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية المكلفة بوضع سياسة التنمية الجهوية، والمعهد الوطني للمنافسة والدراسات الكميّة الذي يهتمّ خاصةً بإنجاز الدراسات، والمعهد الوطني للإحصاء الذي سيقع التطرّق إلى مهامه ضمن فصلٍ لاحق.

**المجلس الأعلى للسكان:**

أُنشئ المجلس الأعلى للسكان سنة 1974 وأوكلت إليه مهمة تحديد التوجهات الاستراتيجية للبلاد في المجال السكاني ووضع السياسة الوطنية في المجال. ومن أبرز مهامه أيضًا السهر على التوافق بين الخيارات السكانية الوطنية ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرأس المجلس الوزير الأول ويضمّ في عضويته عددًا كبيرًا من الوزارات والمنظمات الوطنية الكبرى. كما توسّعت تركيبته منذ 2007 لتشمل أحزاب المعارضة.

وعلى المستوى الجهوي أحدثت سنة 1974 أيضًا المجالس الجهوية للسكان برئاسة الولاّة (المحافظون) لمتابعة الأوضاع السكانية ووضع برامج العمل الجهوية.

**الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري**

من المؤسسات الهامة التي أُحدثت للتكفل بالجانب الديمغرافي وترشيد الإنجاب وضمان الانتفاع بخدمات الصحة الإنجابية، نجد الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، حسب تسميته الحالية التي تغيّرت أكثر من مرة، والذي أنشئ سنة 1973 (القانون عدد 17 في 23 آذار/ مارس 1973) وتتمثل مهامه التي ينجزها في إطار السياسة السكانية الوطنية، في:

- القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، والتعريف بالمسائل السكانية وعلاقة النموّ السكاني بالنموّ الاقتصادي والاجتماعي.

- عرض المقترحات ذات الصبغة التشريعية والترتيبية الرامية إلى تحقيق التناسق بين النموّ الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.
- إعداد برامج عمل ترمي إلى النهوض بالأسرة والمحافظة على توازنها.
- متابعة تحقيق الأهداف الوطنية في ميدان السياسة الديمغرافية وسياسة الأسرة.
- الإعلام والتثقيف السكاني
- تقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية
- التكوين في مجالات تدخله.

لقد ساير الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري إلى حدود سنة 2010 تطوّر المجتمع وتحولاته في توجهاته وبرامج عمله، وقام من خلال الدراسات والبحوث التي أنجزها بتقصي المتغيرات المستجدة والحاجيات المستحدثة. وحرص في تقديمه لخدمات الصحة الانجابية لكل الفئات العمرية وللجنسين بصفة مجانية للجميع على الانخراط ضمن منهج الحقوق الإنجابية التي دعا إليها وثمّنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، وما تلاه من تظاهرات دولية ذات علاقة بالسكان. وتبعًا لذلك تنوّعت برامجه وخدماته وتجاوز تأمين خدمات تنظيم الأسرة إلى منظومة متكاملة وثرية من خدمات الصحة الإنجابية والجنسية للنساء والشباب والرجال بما في ذلك الوقاية من السيدا (الإيدز) والسرطانات النسائية وتقصّي الإعاقة لدى الجنين وغيرها. ويضمّ الديوان مركزًا دوليًا للتكوين والبحوث في مجال السكان والصحة الإنجابية تغطّي خدماته المستويين الوطني والإقليمي (العربي والإفريقي).

إلّا أن عدم وضوح الرؤية الرسمية في المجال السكاني، مثلما سبقت الإشارة إليه، حدّت من إشعاع الديوان ومبادراته خلال الخماسية الأخيرة وقلّصت من الجهد البحثي الذي ميّزه من قبل ومن وظيفته في اقتراح التعديلات أو الإثراءات التشريعية والتدريبية التي خوّلها له القانون، خاصة بعد أن تمّ إلغاء المجلس الأعلى للسكان الذي كان الديوان أمينًا عامًّا له.

### 4.IV. توفّر الخبرات والكفاءات:

كنتيجةٍ طبيعيةٍ لإحدى مكونات السياسة السكانية والتنموية التي اعتمدتها البلاد منذ عقود وحظيت بالصدارة في سلّم أولويات البلاد، أي سياسة التعليم للجميع ورفع القدرات المعرفية للسكان، وتبعًا للتعاطي مع قضايا السكان لفترة زمنية طويلة، تتوفّر البلاد اليوم على كفاءات وطاقات بشرية متخصصة سواء في التخطيط الاستراتيجي ووضع المقاربات والمناهج العملية الفاعلة والبحث السكاني وإنتاج العطيات والبيانات بنوعية تراعي كل معايير الدقّة والموثوقية العلمية. وقد كانت هذه الكفاءات والقدرات، ولا تزال، محلّ تقدير وتثمين من طرف جهات وهياكل إقليمية ودولية. ولا أدلّ على ذلك من أن عديد الدول

في العالم استأنست واسترشدت بالتجربة التونسية في وضع وتنفيذ سياساتها السكانية. وتحصلت تونس على عديد الجوائز العالمية وعلى تقديرٍ دولي لنجاحها وكفاءة إطاراتها في التعاطي مع الشأن السكاني، منها: جائزة المعهد الدولي للتنمية والأعمال الإنسانية لليونسكو (1974)، وجائزة الأمم المتحدة للسكان (1987)، واختيار تونس من طرف صندوق الأمم المتحدة للسكان كمركز امتياز في مجال السكان في إفريقيا والعالم العربي (1994)، وترأّس تونس لرابطة الشراكة جنوب – جنوب في مجالي الصحة الإنجابية والسكان (1995) وغيرها من الجوائز وصيغ التقدير. ولم يكن كل ذلك لولا الموارد البشرية الكُفُؤ في المجال والتي لا يزال العديد منها ينشطون كخبراء في عديد الدول ويساهمون بمعارفهم ومهاراتهم في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج سكانية وتنموية.

### 5.IV. توفّر البيانات والمعطيات :

من العوامل الإيجابية التي يمكن أن ترشد السياسيين وأصحاب القرار والفاعلين المجتمعين ونشطاء المجتمع المدني، توفر البيانات الكمية والنوعية التي تساعد على التشخيص واتخاذ القرار وتحديد التوجهات. ويتوفّر بتونس كمًّا تراكميًّا هائلًا من البيانات والمعطيات السكانية الكميّة والنوعية تداولت على إنتاجه المؤسسات والهياكل المعنيّة سواءًا في إطار عملها العادي أو بمناسبة إعداد الخطط التنموية العامة والاستراتيجيات القطاعيّة وذلك على امتداد 5 عقود.

كما أُنجزت خلال السنوات الخمس الأخيرة عديد البحوث والدراسات والمسوحات لعل من أهمها في المجال، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والمسح متعدد المؤشرات 4 (2012-2011) ودراسة الإسقاطات السكانية 2014-2044، وعشرات الدراسات والبحوث العامة أو القطاعية التي أنجزها المعهد الوطني للإحصاء ومؤسسات أخرى وأفرزت كمًّا هائلًا من المعطيات. كما أن الاستشارة المجتمعية حول الصحة والاستشارة المجتمعية حول التعليم يوفّران موردًا آخر للبيانات والمعطيات.

### 6.IV. منظومة البيانات والإحصاءات التنموية والسكانية:

بالإضافة إلى المؤسسات العمومية المعنيّة بتنمية قدرات السكان وتأمين حقوقهم في مجالات التعليم والتكوين والشغل والطفولة والشباب والمرأة والمسنين والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة والمحيط، وهي أساسًا الوزارات والهياكل القطاعية الملحقة بها، تتوفّر بتونس آليات وطاقات وطنيّة في مجال جمع المعطيات السكانية والتنمويّة وتحليلها ونشرها واستعمالها. تشكّلت عبر السنين وتطوّرت في هيكلتها وقدراتها ونوعية مخرجاتها، إذ وقع اعتماد منظومة جديدة للإحصاء على الصعيد الوطني وإحداث المجلس الوطني للإحصاء بهدف تأكيد صحة المعطيات والمؤشرات وتجنب التضارب بينها وضمان تواصل تدفقها واحترام تواترها. وقام المعهد الوطني للإحصاء بتطوير وتعزيز وسائله لجمع

وتحليل المعطيات على المستويين الوطني والجهوي خاصّةً عبر تحسين كفاءاته التّقنية وأساليبه وتحديث تجهيزاته المعلوماتيّة.

كما يتوفّر لدى الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ومختلف الوزارات المعنية بالقضايا السكانية نظم جمع وتحليل إحصائية وقواعد بيانات يتم تحيينها وتعصيرها باستمرار لتستوعب محدّدات السياسة السكانية.

وتتمّ متابعة الاتجاهات الديمغرافيّة بفضل التعدادات والتحقيقات والبحوث والمسوحات الميدانية التي تنجزها تونس بانتظام والتي من أهمّها التعداد العامّ للسكّان والسكنى الذي ينجز كلّ عشر سنوات كان آخرها سنة 2014. كما أعدّت تونس في سنة 2015 إسقاطات حول السكّان إلى أفق سنة 2044 بعد أن تمّ قبلها إسقاطات أخرى سنة 1995 إلى حدود سنة 2029 تمّ تحيينها سنة 2000.

ومن مهامّ المنظومة الوطنية للإحصاء بالأساس تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات ووسائل الإعلام والباحثين وسائر المستعملين بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجالات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

وتتمتع هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء بالاستقلالية العلمية وتقوم بمهامها وفق المصطلحات والضوابط المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان وتتولى جمع المعلومات ومعالجتها وخزنها ونشرها وفق المعايير والمتطلبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيّدة.

تتكوّن المنظومة الوطنية للإحصاء من هياكل ومؤسسات مكلفة بجمع ومعالجة وخزن وتحيين ونشر الإحصائيات الرسمية وبتنسيق النشاط الإحصائي. وتشتمل المنظومة الوطنية للإحصاء على :

**المجلس الوطني للإحصاء:**

الذي تتمثل مهامه الأساسية في اقتراح التوجهات العامة للأنشطة الإحصائية الوطنية وتحديد الأولويات مع ضبط آليات التنسيق الإحصائي. كما يعدّ المجلس فضاءًا للتشاور بين منتجي ومستعملي المعلومة الإحصائية من أجل تطوير إنتاج المعطيات إلى جانب النظر في البرامج الإحصائية بالنسبة للهياكل والمؤسسات الإحصائية العمومية واقتراح برنامج وطني للإحصاء لفترة معينة.

**المعهد الوطني للإحصاء :**

يمثل المعهد الوطني للإحصاء الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء وتتمثل مهامه أساسًا في :

- تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات ووسائل الإعلام والباحثين وسائر

المواطنين بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بمختلف المجالات.

- جمع المعلومات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها بالتنسيق مع الهياكل العمومية الأخرى للإحصاء.
- القيام بتنفيذ التعدادات السكانية والمسوح الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وإعداد الإحصائيات المستخرجة من مختلف السجلات الإدارية.
- تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني المتعلق بالنشاط التنموي وذلك بتجميع المعطيات المنتجة من قبل مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء.
- التنسيق الفني للأنشطة الإحصائية العمومية خاصةً من خلال إعداد المنهجيات والآليات الإحصائية المستعملة داخل البلاد ومقاربتها مع مثيلاتها في الخارج (المصطلحات، المناهج الإحصائية، المواصفات، التصانيف...)
- تطوير التعاون الدولي في ميدان الإحصاء مع الجهات الأجنبية المختصّة. ويعتبر هذا التعاون عاملًا أساسيًا لتحديث العمل الإحصائي وأداة مميزة لتنسيق النشاط الإحصائي وتأمين ملاءمته مع المعايير والمصطلحات الإحصائية المتعامل بها دوليًّا وتبادل الخبرات في مختلف الميادين الإحصائية.

**المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجيّة :**

يقوم المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجيّة المحدّث سنة 1993 بإنجاز بحوث ودراسات استشرافية للمستقبل القريب والبعيد حول القضايا والأوضاع ذات الأثر على التمشّي التنموي للمجتمع التونسي في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

**الهياكل الإحصائية العمومية الأخرى :**

تتولى الهياكل المختصة والتابعة للوزارات والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات العمومية، والتي يبلغ عددها 48 هيكلًا، جمع المعلومة الإحصائية ذات العلاقة بمجالات نشاطها ومعالجتها وتحليلها ونشرها.

**الهياكل الإحصائية الخاصة :**

إضافةً إلى ذلك، تقوم الهياكل والمؤسسات الإحصائية الخاصة بجمع واستغلال المعلومات الإحصائية غير المتوفّرة والضرورية لإنجاز التحاليل والدراسات التي تقوم بها في نطاق نشاطها، مع إعلام المجلس الوطني للإحصاء بذلك.

### IV.7. مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسة السكانية :

تعتبر مكونات المجتمع المدني من العناصر الداعمة للسياسة السكانية منذ انطلاق محطاتها الأولى، وأحد مقومات نجاح بعض برامجها. فلقد تبنّى عدد من المنظمات، على قلة عددها، منذ ستينات القرن الماضي البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة في ظرف زمني وإطار ثقافي يصعب معه نجاح مثل هذا البرنامج. ولا يمكن اليوم أن نستعرض قصة نجاح هذا البرنامج دون أن نثمّن، بعد الإرادة السياسية، التوافق المجتمعي الذي حصل حوله والذي كانت منظمات المجتمع أحد عناصره. ومما يذكر في هذا الصدد، الجهود الكبرى والمتميزة التي بذلها الاتحاد الوطني للمرأة التونسية على امتداد عقود من أجل التعريف بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتغيير العقليات والمواقف والسلوكيات حول السلوك الإنجابي ورفع درجة وعي النساء خاصة والرجال أيضًا بمزايا المباعدة بين الولادات على صحة المرأة وتمكينها، وعلى الأسرة والمجتمع. وتعتبر مساهمة الجمعية التونسية للصحة الإنجابية، وهي المكوّن المدني المتخصّص، كبيرةً من حيث الحجم ومن حيث تغطيتها لكل البلاد تقريبًا، وكذلك من حيث التنوّع إذ أنها لم تتوقّف عند مستوى الإعلام والتثقيف وتغير العقليات والممارسات، بل تجاوزتها إلى تقديم الخدمات القارة والمتنقلة في بعض المناطق، والاهتمام بقضايا الشباب والصحة الجنسية والإنجابية، وإنجاز بعض الدراسات العمليّة. كما كان للاتحاد العام التونسي للشغل أيضًا دوره في نشر ثقافة ترشيد الإنجاب داخل المؤسسات الإنتاجية بين العمال والعاملات.

لقد كان التعاطي مع قضايا تنظيم الأسرة ونشر التعليم وتمكين المرأة خاصةً يتحرّك في اتجاهين متكاملين وبنسقين متوازيين، اتجاه ينطلق من الحكومة والبرلمان والمؤسسات الرسميّة يعمل على توفير التشريعات والأطر الملائمة، وآخر ينبع من القاعدة، من المجتمع المدني، يتحرّك من أجل نشر المعرفة والمعلومة وتغيير المواقف والسلوكيات ورفع درجة الوعي بالتحديات والأخطار.

وتتواصل اليوم مساهمة المجتمع المدني في التعامل مع القضايا السكانية من خلال النسيج المتنامي للمنظمات والجمعيات التي تبوّأت منزلتها كوسيط بين مؤسسات السلطة الرسمية والمجتمع، وبينها وبين العائلة. ولئن تعددت المنظمات والجمعيات قبل ثورة كانون الثاني/ يناير 2011 ليقارب عددها العشرة آلاف فإنها تضخمت أكثر من حيث الكمّ لتبلغ 18822 جمعية ومنظمة مسجلة ولها وجود قانوني (إلى تاريخ 16 أيار/ مايو 2016).

أما على مستوى التحرك والتأثير والفاعلية، فالأمر مختلف تمامًا سواءً كان قبل الثورة أو بعدها، إذ أن نسبة مكونات المجتمع المدني البارزة بمشاركتها وأنشطتها وخدماتها ومساهماتها بقيت متواضعة مقارنةً بالعدد الجملي سواءً قبل الثورة أو بعدها.

كما أن الطفرة التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة في عدد الجمعيات لم يستفد منها المجال السكاني كثيرًا اعتبارًا إلى توجه العديد منها إما نحو المجال الثقافي الفني (18.5 %)، أو إلى العمل الخيري الاجتماعي (12.55 %)، إلاّ أن نسبةً لا بأس بها من الجمعيات مُصنّفة كجمعيات تنموية (10.5 %) تنشط في مجالات التشغيل وتحسين ظروف العيش والمشاريع المتناهية الصغر الخ...

الشكل 4 : **جمعيات المجتمع المدني حسب مجالات العمل**

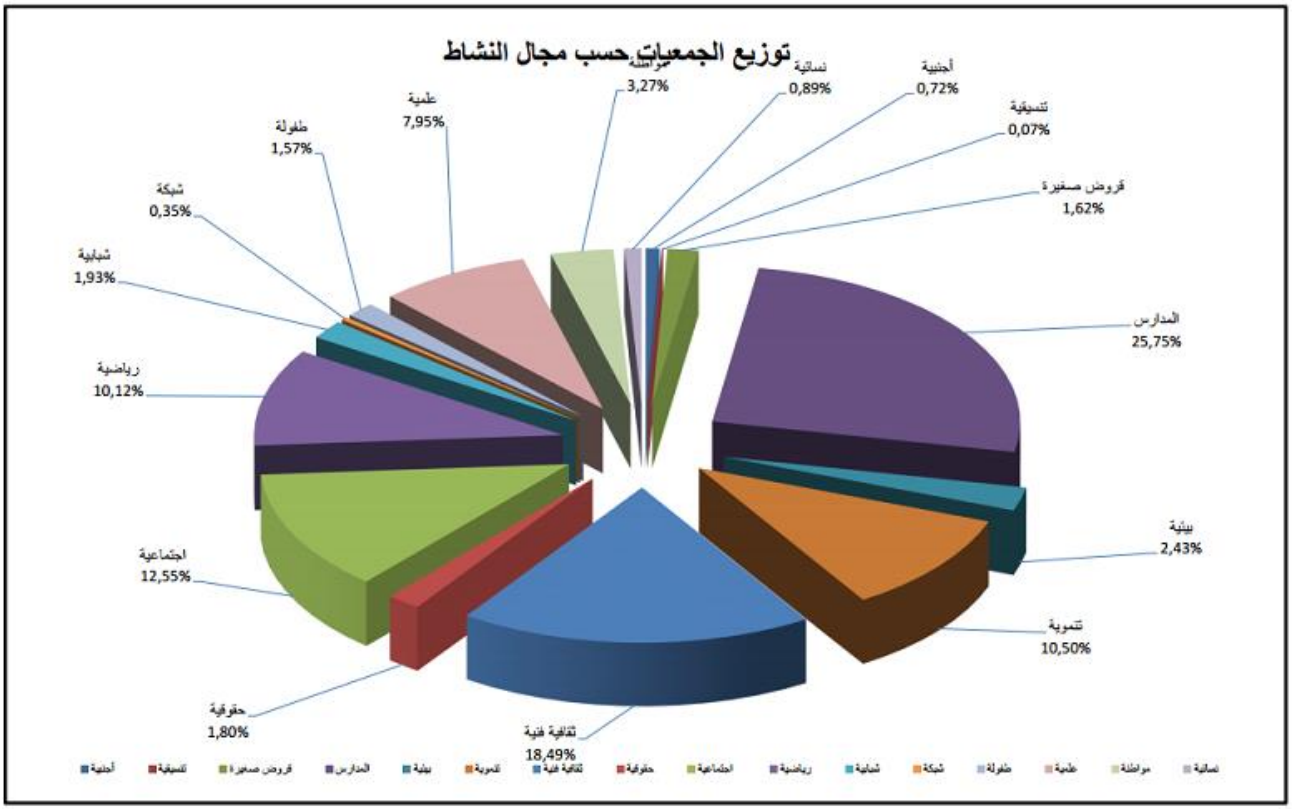


المصدر: مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة)

ومع ذلك واصلت جمعيات تحرّكها في المجال السكاني وبعثت أخرى، من بينها الجمعية التونسية للصحة الإنجابية، الجمعية التونسية لمقاومة الأمراض المنقولة جنسيًّا والسيدا، الجمعية التونسية للإعلام والتوجيه حول السيدا وتعاطي المخدرات، الجمعية التونسية للقابلات، جمعية توحيدة بن الشيخ، الجمعية العلمية للدراسات السكانية والهجرة والصحة...

وتعمل هذه الجمعيات أساسًا على مواضيع ذات صلة بالصحة والحقوق الإنجابية ورصد تطور الأوضاع الديمغرافية والسكانية. وتتحرك جمعيات ومنظمات أخرى كثيرة ضمن مكونات السياسة السكانية الأخرى مثل الحث في التعليم، وتمكين المرأة، والنهوض بالمرأة الريفيّة، وحقوق الطفل والصحة العامة، وتشغيل

الشباب، والحقوق البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الشاملة وغيرها. ومن بين هذه الفئة الثانية نذكر: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، جمعيات حماية البيئة والمحيط، جمعيات التنمية، الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) وغيرها، دون أن ننسى أن المجتمع المدني كان ممثلًا وبكثافة في تركيبة المجلس الأعلى للسكان.

وخلال الفترة الأخيرة، شارك ممثلو المجتمع المدني في كل مراحل إعداد المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016-2020، سواءً على المستوى القطاعي الوطني أوعلى المستوى الجهوي في كل الولايات والمعتمديات، وشارك أيضا وبفاعلية في الحوار المجتمعي لإصلاح التعليم والحوار المجتمعي لإصلاح قطاع الصحة.

ومع ذلك، يرى أغلب المتابعين أن مستوى المشاركة النوعيّة للمجتمع المدني اليوم في الشأن السكاني متواضع، إذ باستثناء الجمعيات المتخصصة كليًّا في المجال، تبقى مساهمة باقي الجمعيات ظرفية وتفتقر إلى الاستدامة والعمق بصفةٍ عامة.

وتتمثل مشاركة المجتمع المدني في المجال السكاني أساسًا في أنشطة التوعية والتثقيف، وأنشطة المناصرة وكسب التأييد، وتقديم بعض الخدمات، وبدرجةٍ أقل في الرصد والمتابعة والتقييم.

## V. القدرات وآليات العمل السكاني : الحدود ومواطن الضعف

إن نقاط القوّة وعناصرها التي ميّزت السياسة السكانية التونسية والمحيط العام الذي يتحرّك فيه المتعاملون مع قضاياها، وإن كانت آثارها ونتائجها مؤكّدة على عديد الأصعدة، فإنها لم تفلح، حسب معطيات ومؤشرات الواقع الحالي، في بلوغ مستوياتٍ كانت مأمولة وفي تغيير بعض أوضاع فئات سكانية كثيرة وقع التعرّض إليها آنفًا، وهي أوضاع قامت من أجل تغييرها ثورة كانون الثاني/ يناير كانون الثاني/ يناير 2011. ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى جملة من العناصر من أهمها أن الرّؤية السكانية اليوم أصبحت غير واضحة وغير محددة، ومما زاد الوضع غموضًا أن البلاد توقّفت عن العمل في إطار مخطط تنموي اقتصادي واجتماعي كما كانت من قبل، وذلك منذ ثورة كانون الثاني/ يناير كانون الثاني/ يناير 2011. ويرى بعض المختصين والعاملين في الشأن السكاني أن هذا الوضع يؤشّر لغياب التوجّهات والخيارات في المجال السكاني **فلا يمكن بالتالي الحديث عن سياسة سكانية اليوم في تونس خاصة فيما يتصل باتجاهات النموّ الديمغرافي ومستويات الخصوبة المقترح بلوغها واتجاهات الهجرة الداخلية**

**والخارجية.** ومن الطبيعي في هذا الوضع أن تضيق زاوية الرؤيا لدى مخططي ومعدّي الدراسات الاستشرافية اعتبارًا لغياب المنطلقات السكانية الأساسية والضرورية لكل عملية تخطيط واستشراف. ومن طبيعي أيضًا أن يكون البعد السكاني باهتًا اليوم في الخطط والاستراتيجيات الوطنية القطاعية منها والجهوية والمحلية. وللاستدلال على ذلك تكفي الإشارة إلى غياب الاهتمام تقريبًا، عدى لدى عددٍ من الخبراء، بالنقلة الديمغرافية التي تسللت شيئًا فشيئًا متمثلةً في توجّه منحنيات النمو السكاني والخصوبة نحو الأعلى، فقد سجلت البلاد ارتفاعًا تدريجيًا في عدد الولادات الذي بلغ حوالي 226 ألف ولادة سنوية، وقفزةً في مستوى المؤشر الإجمالي للخصوبة الذي بلغ 2.46 طفلًا للمرأة الوحدة. وكأن البلاد لم تعرف برنامجًا لتنظيم الإنجاب احتفلت هذه السنة بمرور 50 سنة على انطلاقه، وقام الجميع لسنوات عديدة بالإشادة به وبنجاحاته وريادته في المنطقة بل وحتى في العالم، في حين أن دولًا من المنطقة لم تتبنّ أي برنامج رسمي لتنظيم الأسرة هي اليوم في نفس المستوى أو تكاد. ثم ماذا أعدّت البلاد من ظروف وخدمات تعليمية وصحية وثقافية وترفيهية لاتساع قاعدة الهرم بعد أن تقلصت قبل ذلك إلى مستويات أُغلقت من جرّائها عديد المدارس الابتدائية ؟ وهل اتخذت الجهات المعنية إجراءات عملية لتأمين حقوق الشباب في المشاركة والشغل اللائق والسكن، وهو الذي بلغ بكثافة هذه السنوات مرحلة الزواج ما يؤكده النمو الملحوظ لعدد الزيجات الذي تطوّر ب36 % خلال الفترة 2004-2014 ؟

ولكن اللافت للنظر أن الوثيقة التوجيهية للمخطط الذي يجري إعداده والذي سينطلق العمل به قريبًا، لم تأت ولو بإشارة إلى الرؤية السكانية للبلاد ولا إلى اختياراتها وتوجهاتها، ولم تحدد المسالك التي يمكن أن تسعى المؤسسات والهياكل المعنية بالشأن السكاني إلى اتباعها، أي أن الأمر بقي ضبابيًّا أو أُريد له أن يبقى كذلك. إن التحاور مع عددٍ من القائمين على مؤسسات عمومية تشتغل كليًّا أو جزئيًّا على القضايا السكانية يبرز الحيرة التي يجدها هؤلاء في غياب توجه سكاني رسمي واضح يسمح لهم بالتخطيط والتصور والمبادرة. كما نجد نفس هذه الحيرة حتى لدى بعض المشرفين على هياكل أممية أو من مكونات المجتمع المدني المختصة الذين يأملون في أن تحدد الدولة رؤيتها السكانية.

وعلى المستوى المؤسّسي، فإن الوضع يشكو اليوم غياب هيكل للتنسيق والمتابعة والتقييم وتحديد الاتجاهات الوطنية في مجمل القضايا السكانية، ويؤمّن الإدماج بينها، وبينها وبين السياسات التنموية. فلئن دأب المجلس الأعلى للسكان على الانعقاد سنويًّا خاصةً خلال الفترة 2000-2009 بما سمح بالتقييم المنتظم لتطوّر الوضع الديمغرافي وقضايا السكان، والوقوف على التحديات وتحديد الرؤى والتوجهات، فإن إلغاءه بدايةً من سنة 2010 وإعادة النظر في منظومة المجالس العليا، وإدراج متابعة الأوضاع السكانية ضمن مجلس يشمل المحاور الاجتماعية المختلفة، مثّل نكسة للموقف الرّسمي من ملف السكان وتراجعًا في مستوى الالتزام بمفرداته. ومن تداعيات ذلك أن لا جهة موكول إليها اليوم متابعة الشأن

السكاني والتنسيق بين المتدخّلين في الشأن السكاني ورصد إنجازاته وإخلالاته وخاصة تحديد التوجّهات والاختيارات الاستراتيجية للبلاد في المجال.
وبالرغم من بعث المجالس الجهوية للسكان وتثبيتها بنص قانوني، فإن التعاطي مع القضايا السكانية بقي مركزيًّا وظلّت مشاركة الجهات فيه متواضعة. وتكفي الإشارة هنا إلى أن المجالس الجهوية للسكان لم تكن فاعلةً ولم تكن تجتمع قبل إلغائها سوى لاختيار المرشحين لجائزة رئيس الجمهورية للصحّة الإنجابية.

أمّا على مستوى القدرات المهنية للمؤسسات وللمشرفين على الشأن السكاني، وبالرغم من الكفاءات العالية المتوفرة لديهم والتي سبقت الإشارة إليها، فإن جملة من النقائص ومواطن الضعف تحدّ من فاعليتهم ومن نوعية مخرجاتهم. فالواضح، والمتفق حوله تقريبًا، أن الكفاءات السكانية التونسية في حاجةٍ ماسةٍ إلى تعزيز قدراتها حول تقنيات ومقاربات العمل الجماعي والتشاركي في التصور والتنفيذ. كما أن وظيفة التحليل المعمق لنتائج الدراسات وللبيانات والبرمجة القائمة على الأدلة الثابتة ومقاربات التصرّف/ الإدارة القائم على النتائج تعوز الكثيرين.

على مستوى آخر، ومع توفّر كمٍّ كبيرٍ من البيانات والمعطيات التي أنتجتها المؤسسات المختصّة والهياكل البحثيّة، فإن الإجماع قائمٌ على تواضع استثمار هذا "الكنز" المعرفي، وتواضع الدراسات والبحوث التحليليّة المعمّقة لتلك البيانات والمعطيات. إن المسوح والدراسات القيّمة علميًّا كثيرًا ما يقع الاكتفاء منها بنتائجها الأوليّة قبل أن تتخذ مكانًا لها في المكاتب والأدرج. ويعزو البعض ذلك إلى غياب الإرادة أولًا، وإلى الغياب شبه الكلّي للشراكة والتكامل بين المؤسسات المعنية بالشأن السكاني والجامعات. كما يُسجّل غياب برنامج بحثي مهيكل على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل حول القضايا السكانية، يعكس ويساير التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي.

ومن القضايا المعبرة عن ضعف الاستفادة من المعطيات والخصائص السكانية في التنمية، نذكر الهجرة بفرعيها الداخلية والخارجية. ذلك أن إحدى أهم الهنات في منظومة التخطيط والحوكمة في تونس أنها لم تكن لها في يوم من الأيام سياسة واضحة للنزوح والهجرة، ومتكاملة العناصر واستشرافية. إن كل ما كان، وما لا يزال إلى اليوم، هي فقرات في خطب سياسية أو مؤسسات وهياكل قليلة العدد ومحدودة المسؤولية والإمكانات توظّف سياسيًا. إن الحراك السكاني الداخلي لا يأتي فجأةً وبكثافةٍ إلّا في حال الحروب أو الكوارث الطبيعية الكبرى، كما أن العديد من الدراسات والمؤشرات وكل الإسقاطات السكانية كانت تؤذن بحراك السكان من مناطق معينة وفي اتجاه آخر عادةً ما تكون غير مهيأة لاستقبال الوافدين إليها من حيث البنية الأساسية والسكن والشغل والخدمات وغيرها. وكنتيجةٍ لذلك، تشهد الولايات الساحلية

كثافةً سكانيةً كبيرةً تتزايد منذ عقود، كما أن ولايات الشمال الغربي الأربع (الكاف، سليانة، جندوبة، باجة) سجلت استنادًا إلى إحصاء 2004 وإحصاء 2014، تراجعًا في عدد ساكنيها وليس فقط في نسبة نموّهم. ولا يزال نزيف السكان إليها متواصلًا إذ أفصحت نتائج الإحصاء الأخير أن عدد القادمين إليها خلال الفترة 2009-2014 بلغ 18600 ساكنًا في حين غادرها 53600 ساكنًا خلال نفس الفترة. ولا تختلف ولايتا القيروان والقصرين عن ولايات الشمال الغربي بل تفوقانها في مستوى صافي الهجرة الداخلية السلبي (13800 قادم و45600 مغادر خلال نفس الفترة). أما عن الهجرة الخارجية، وبالرغم من ارتفاع درجة وعي أصحاب القرار والسياسيين في بداية ما بعد الثورة بأهميتها وضرورة وضع سياسية متكاملة واستراتيجيات للتحرك ومؤسسات للرصد والتنفيذ والمتابعة، فإنه لا شيء ملموسٌ إلى اليوم. وبقيت النصوص والمقترحات والمشاريع تراوح مكانها واستفحلت ظاهرة الهجرة غير النظامية التي أودت بحياة آلاف الأشخاص والتي زادت من حدتها التضييقات للحصول على تأشيرة دخول بلدان شمال المتوسط وحتى بعض الدول العربية.

ومما يبعث التساؤل أن لا شيء يؤشر عن رفع درجة الوعي بأهمية الهجرة في التنمية واستثمارها عمق وجدية أكثر خلال السنوات القادمة، ذلك أن الوثيقة التوجيهية للمخطط التنموي القادم 2016-2020 خصصت مساحاتٍ ووضعت أهدافًا حول الاهتمام بالتونسيين بالخارج وتأطيرهم وتعزيز علاقتهم بوطنهم ومشاركتهم السياسية، دون أن تتناول مسألة الهجرة كعنصر ومنشط تنموي، وما يفرضه ذلك من وضع استراتيجيات وآليات عمل ومقاربات تنفيذ.

إن الأمثلة عديدة عن غياب العمق في التعاطي مع الشأن السكاني بمختلف روافده ومع ثنائية السكان والتنمية والاكتفاء بالتخطيط والبرمجة باستحضار عدد من المؤشرات الديمغرافية وخاصةً النمو السكاني والتطور الكمي لبعض الفئات العمرية.

من ناحيةٍ أخرى، وبالرغم من مساهمة المجتمع المدني في تجسيم عديد مكونات السياسة السكانية، فإن هذه المساهمة تبقى متواضعة كما كان بالإمكان أن تكون أكثر بروزًا وإيجابيّةً وأوضح أثرًا. ويعود تواضع المساهمة النوعيّة الفاعلة للمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج ومعالجة القضايا السكانية إلى عديد الأسباب من أهمها:

- ضعف إرادة المؤسسات العمومية في التعامل المنتظم والمستند إلى مرجعيات صلبة وواضحة مع مكونات المجتمع المدني.

- غياب التنسيق بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وبين مكونات هذا الأخير فيما بينها بما يوحي بأن مفهوم "الشراكة" الحقيقية ليس موحدًا بين مختلف الأطراف ولا معتمدًا، وهو المفهوم القائم على أن

الشراكة هي اتفاق وعقد بين طرفين أو أكثر بخصوص تحقيق أهداف مشتركة يفترض أن تتضمن شكلًا من أشكال الاعتراف بالآخر وبدوره كشريك في إنجاز عملية التنمية بمختلف روافدها.

- حداثة الكثير من الجمعيات وافتقارها إلى الخبرة والكفاءات.

- تواضع الإمكانات البشرية والمادية للجمعيات.

- تواضع القدرات المعرفية في المجالات السكانية في التحليل والتصور والاقتراح.

- عدم توفر رؤية وطنية سكانية واضحة ما لا يساعد المجتمع المدني على الفاعلية والاستدامة في الأداء.

- عدم قدرة العديد من منظمات المجتمع المدني في تونس على التحوّل من وضع المساند أو المتحرك الظرفي إلى وضع الفاعل التنموي الحقيقي.

## VI. دمج السياسة السكانية ضمن استراتيجية التنمية: أيّ مفهوم، وأيّ مقاربات ؟

إن دمج السياسة السكانية ضمن السياسة أو الاستراتيجية التنموية يتجاوز التكامل أو التوافق في الأهداف لكلا السياستين أو تضمين الاستراتجية التنموية فصلًا أو فقرةً حول القضايا السكانية، إلى تبني واستبطان الرؤيا السكانية والبعد السكاني ضمن كل مراحل ومكونات استراتيجية/ سياسة التنمية، أي أن تؤخذ في الاعتبار المتغيرات السكانية وتأثيراتها الكمية والنوعية عند تصوّر البرامج والسياسات التنموية وعند صياغة أهدافها وآليات تنفيذها وكذلك نوعية تأثّرها بباقي عناصر الاستراتيجية /السياسة التنموية، كأن نتساءل مسبقًا مثلًا عن أثر تشريع ما أو برنامج ما في المجال الجبائي أو العمراني أو الصناعي أو الثقافي أو التعليمي أو الرياضي على المتغيرات السكانية وخصائص السكان في الأمد القريب والمتوسط والبعيد. وكذا الشأن عند اتخاذ قرار بالمرور من نمط اقتصادي إلى آخر (من اقتصاد محمي مثلًا إلى اقتصاد السوق)، علينا أن نتساءل عن تأثيرات ذلك على مستويات الفقر، وعلى توزيع الثروة وتوزيع السكان والهجرة الداخلية والأوضاع الصحية وغيرها.

في هذا الصدد تعرّف الأمم المتحدة في بعض وثائقها اندماج القضايا السكانية ضمن التنمية بأنه "يشمل إدخال العوامل السكانية بشكل نظامي في عملية التخطيط لأنها تؤثّر وتتأثّر بشكلٍ كبيرٍ بالمتغيرات الأخرى المتعلقة بخطط التنمية".

الدمج بين القضايا السكانية والتنمية لا يتجسّم في صياغة وثيقة أو أهداف أو جداول بل هو عملية منهجيّة تتطلب توفّر جملة من الثوابت من أهمها:

- الالتزام الرسمي والتزام المتدخلين برؤية استراتيجية مندمجة للتنمية ذات بعد سكاني تؤمّن إطارًا عامًّا تتحرّك ضمنه المؤسسات ويقع فيه التصوّر والتخطيط وتحديد الأهداف وضبط آليات التنفيذ وتتخذ ضمنه القرارات. هذا الالتزام يضمنه موقف واختيارات سياسية واضحة، دون أن يكون ذلك الدمج مرتبط بمسؤول أو بفترة أو ظرف معيّن.
- قناعة كل المساهمين والمشرفين على العملية التنموية ووعيهم بأهمية وجدوى ذلك الدمج: قناعة يمكن أن تكتسب بالتدريب أو المحاورة
- وضوح الأبعاد السكانية في خطط التنمية بحيث لا تقرأ من بين السطور ولا تكون موضوع تأويل وتفسيرات متعددة.
- توفّر القدرة والكفاءة لدى المخططين على العمل تصوّرًا وتخطيطًا وتنفيذًا ضمن رؤية تنموية سكانية مندمجة. ويمكن ضمان ذلك من خلال التدريب الرامي إلى الرفع من مستوى المعرفة النظرية والمهارات العملية في مجالات التحليل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسكاني.
- التنسيق والشراكة الفاعلة الدائمين والمتواصلين بين مختلف المتدخلين وهو ما يفرض وجود هيكل فني تعهد إليه تلك المهمة.
- تطوير المنظومة المؤسسية الدافعة لعملية الإدماج حتى تتجاوز طرق ومناهج عملها التقليدية المنغلقة على ذاتها إلى أساليب أكثر شمولية وتكامل وتفتح على محاور وجوانب أخرى من التنمية ( أجهزة الإحصاء، التخطيط، القطاعات الرئيسية في التنمية: العمل، التعليم...) : أساليب جديدة في جمع المعلومات الضرورية وفي تقنيات التخطيط والإدارة والتقييم (مثلا: استخدام أنظمة وطنية إحصائية يكون السكان أحد مكوناتها القارة والأساسية في كل قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية)
- يفرض الدمج الحقيقي للبعد السكاني في عملية التخطيط للتنمية التركيز منذ البداية على النتائج أي التحولات التي ستحصل للسكان على المستويين الكمي والنوعي وهذا يتطلّب اعتماد مقاربة "التصرف / التخطيط حسب النتائج" Result Based Approach.

إن دمج البعد السكاني ضمن السياسة التنموية يؤمّن نسبةً هامةً من النجاح وتحقيق الأهداف. ويضمن الإدماج الحقيقي والناجح تجاوز النظرة الضيّقة التي تختزل المسألة السكانية في الجانب الكمي (عدد، نمو، توزيع) إلى نظرةٍ أكثر عمقًا ترمي إلى تنمية الموارد البشرية وتحقيق نوعية عيش أفضل وتضمن حقوق الأجيال القادمة. كما أن كل عملية تخطيط يجب أن تحدّد الفرص والمخاطر الداخلية والخارجية والتي من بينها ما هو في علاقة بالسكان.

وانطلاقًا من هذا العرض النظري، وباستقراء آراء المختصين والخبراء والعاملين في الشأن السكاني، يتبين أن المواقف والقراءات تختلف، مع بروز الموقف الذي يرى أن البعد السكاني لم يكن مدمجًا تمامًا، بالمفهوم الذي سبق عرضه، ضمن الخطط التنموية.

صحيحٌ أن جل وثائق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الستينات إلى اليوم (13 مخططا) تضمنت إشاراتٍ أو فقراتٍ أو فصولًا تحت عنوان " الوضع السكاني" أو ما شابهه، إلا أنها اقتصرت في غالب الأحيان على سرد للوضع الديمغرافي الراهن وأحيانًا لتوقعات لبعض المؤشرات الكمية.

كما نجد عادةً في الوثائق التوجيهية لهذه المخططات ومقدماتها ما يوحي بأن البعد السكاني الكمي والنوعي سوف يكون أحد المرجعيات التي يستند إليها المخطط، لكن دون إبراز أن التنمية الشاملة والمستدامة التي يرمي إليها المخطط التنموي تتطلب التحديد الشامل والدقيق للترابطات بين السكان والموارد والتنمية، ودون التركيز الواضح على ضرورة تحقيق التوازن المتناغم والديناميكي بين تلك العناصر، وأن الإدماج الحقيقي لقضايا السكان في الاستراتيجيات الإنمائية من شأنه أن يهيّئ للتنمية أفضل ظروف التحقّق والاستدامة، فالترابط الحيوي بين السكان والتنمية في التخطيط والإنجاز لا يحصل إلا إذا وضعت الخطط التنموية ضمن سياقات التغيّرات الديمغرافية وضمن واقع قدرات الناس في مجالات الصحة والصحة الإنجابية والتعليم والشغل وممارسة الجميع لحقوقهم وغيرها.

لكل ذلك لا يمكن الجزم بأن مستوى إدماج البعد السكاني ضمن السياسات والخطط التنموية في تونس كان عاليًا، كما أنه لم يكن غائبًا تمامًا، فقد كان المخططون ولا يزالون، وكذلك الهياكل القطاعية، يستندون في عملهم، تخطيطًا وتقييمًا، إلى جملةٍ من المؤشرات السكانية الكمية. كما أن وجود المجلس الأعلى للسكان سابقًا بعضوية أغلب الوزراء وعددٍ هامٍّ من السياسيين، مثّل إطارًا جيدًا للعرض والتحاور في قضايا تنموية عامة وخصوصية ضمن إطار سكاني وعلى خلفية مؤشرات ومعطيات كمية ونوعية ذات علاقة بخصوصيات السكان وقدراتهم.

**السكان في المخططات التنموية**

خلال الستينات والسبعينات، وبالتوازي مع جهودها لوضع أسس تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعية، اعتمدت تونس برنامجًا لتنظيم الأسرة بهدف تقليص مستويات الخصوبة المرتفعة آنذاك والتي كان يرى فيها المخططون عاملًا معطلًا للتنمية. لكن المخططات التنموية الأولى لم تتعرض بوضوحٍ وتفصيلٍ للبعد السكاني في التنمية، وهو ما تغير نسبيًّا في المخططين السادس والسابع للتنمية (1982-1986-1987-1991) الذين كانت من بين مرتكزاتهما التقليص من نسبة النمو السكاني لبلوغ 1.1 % سنة 2001،

وتطوير الجهات والتقليص من الفوارق بينها، والحد من الهجرة الداخلية نحو المدن وتنمية الريف والتقليص من البطالة.

وفي سردها للتحديات القائمة، تعرّضت وثيقة المخطط الثامن (1992-1996) بشيءٍ من التأكيد إلى الوضع السكاني إذ أن الوزن الديمغرافي لا يزال مصدر قلقٍ وانشغالٍ نظرًا لتأثيره على زيادة طلبات الشغل وعلى ضرورة تطوير التجهيزات والخدمات الجماعية. وتنص الوثيقة على أن النمو الديمغرافي يعتبر المحور الرئيسي الذي تنطلق منه كل عملية تخطيط ولتحديد أهدافها، وأن السكان هم عنصر إنتاج واستهلاك. كما نصّت على ضرورة تقليص الفوارق الجهوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتطورت المقاربة في إعداد المخطط التاسع للتنمية (1997-2001)، فإلى جانب انطلاق أشغال الإعداد والتفكير من الجهات، استند المخطط على 21 دراسة استراتيجية تناولت عديد المحاور والقضايا المتصلة باللامركزية وتنمية القدرات البشرية، والنزوح والتنمية الريفية، وتمويل التعليم والصحة وغيرها. كما تكونت 4 لجان فرعية ضمن استشارة وطنية حول تونس في القرن 21 من بينها واحدة أوكل إليها إعداد "استراتيجية السكان والمجتمع المدني".

وتواصل نفس التعاطي مع القضايا السكانية في المخططات الموالية أي تأكيد اعتماد المؤشرات الديمغرافية كأحد أسس التخطيط التنموي خاصةً في تحديد الحاجيات الجهوية وفي مجال البنية الأساسية والخدمات.

وبعد أن أوقفت تونس ما بعد الثورة العمل بالمخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من 5 سنوات، يتم حاليًا (2016) إعداد المراحل النهائية لأول مخطط تنموي ما بعد الثورة للفترة 2016-2020 والذي من المتوقع اعتماد صيغته النهائية والشروع في مرحلة العمل به مع بداية النصف الثاني من سنة 2016.

وقد ورد في الوثيقة التوجيهية لهذا المخطط، التي تحدد الرؤية الاقتصادية والاجتماعية العامة وتضبط الأوليات التنموية للفترة القادمة، الحديث عن منوالٍ جديدٍ للتنمية يراعي مبادئ حقوق الإنسان وقواعد الإنصاف والعدالة ويعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة. وفي باب استعراض الضغوطات الداخلية، تضمنت الوثيقة فقرة بعنوان "حدة التفاوت في الفرص" وأخرى حول "الضغوط الديمغرافية" استُعرضت خلالهما بعض نتائج تعداد سنة 2014 المتصلة بالتغيّر الحاصل على مستوى التركيبة السكانية خاصةً حجم السكان النشيطين وما يطرحه من تحديات، وتنامي نسبة المسنين وما يتطلبه من خدمات ورعاية اجتماعية وصحية. كما استعرضت الوثيقة عددًا من المؤشرات النوعية حول قدرات السكان التعليمية والصحية وفي مجال الشغل.

وشدّدت الوثيقة على أن منوال التنمية البديل ينبغي أن يكون منوالًا إدماجيًا شاملًا على أن يكون الإدماج "متعدد الأبعاد لا يركز حصريًا على الجوانب النقدية الربحية وإنما يشمل قضايا الصحة والتعليم والمعرفة والتكنولوجيا والإسكان والخدمات الاجتماعية بشكلٍ عام"، دون أن تقدّم تعريفًا لمصطلح الإدماج ولكن الواضح أن المقصود هو شمولية المحاور والقطاعات واحتوائها ضمن المخطط.

## VII. الأولويات السكانية لتونس ما بعد الثورة:

تفصح البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بالسكان والتنمية أن تونس ما قبل 2011 حقّقت إنجازاتٍ ونجاحاتٍ في تجسيم العديد من توصيات وأهداف برامج عمل المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالسكان التي التزمت بها، وعلى رأسها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994 وذلك بمستوياتٍ طيبة نسبيًا. فقد توفّقت في السيطرة على نموّها الديموغرافي وترشيده وبلغت المرحلة الأخيرة من انتقالها الديموغرافي بسرعة لم تتجاوز الأربعين سنة وهو ما جنّبها أوضاعًا صعبةً وإشكالاتٍ ليس من اليسير التغلّب عليها. كما نجحت في تحقيق عديد النتائج وبلوغ مستويات مرضيّة في تنمية قدرات سكانها في المجال الصحي والتعليمي والتكويني، وخُصّت الأسرة والمرأة والشباب والطفولة والمسنين بمنظومة تشريعيّة ومؤسسية تضمن لهم قدرًا من ممارسة العديد من الحقوق.

وحظيت الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، من فقراء ومعوزين ومعوقين بالعديد من البرامج والمبادرات الاجتماعية والتضامنية سعيًا لضمان العيش الكريم لهم والاستجابة لحاجياتهم. وتوفّرت الأطر والظروف لممارسة الجميع لحقوقهم الإنجابية وإتاحة خدماتها المجانية لهم في الحضر كما في الريف. ولئن تبقى هذه النتائج الإيجابية هامة بالاستناد إلى المعدلات العامة والمؤشرات على المستوى الوطني، فإن تعميق التحليل وتفصيله على مستوى الجهات الجغرافية للبلاد والفئات الاجتماعية وحسب النوع الاجتماعي، مثلما يقتضيه التحليل الموضوعي، يبرز وضعًا آخر أكثر تأزّمًا وأقل نجاحًا عنوانه " فوارق بين الجهات والفئات وحقوق البعض دون البعض الآخر ".

إن المتفحّص الدقيق في البيانات والمؤشرات الكميّة والنوعيّة وواقع السكان يمكنه أن يقف على حقيقةٍ ثابتة وهي أن للبلد واجهتان: واحدة مرفّهة نسبيًا تتوفّر بها البنية الأساسية المقبولة وتُضخّ فيها الاستثمارات العمومية والخاصة وتؤمّن فرص الشغل بحجمٍ مقبول وتتوفر فيها الخدمات الصحيّة والتربوية والاجتماعية والثقافية بمستوياتٍ طيبة، وهي بصفةٍ عامة المناطق الساحليّة الشرقيّة، وأخرى ترتفع بها نسب الفقر والبطالة وتفتقر إلى البنية الأساسية المتطوّرة وتقلّ فيها الاستثمارات العمومية

والخاصة وفرص الشغل وتتردّى فيها الخدمات دون إتاحتها للجميع، وهي المناطق الداخلية والغربيّة للبلاد.

ولم يكن هذا الوضع بسبب عوامل طبيعيّة أو أمنيّة أو ثقافيّة، بل هو نتيجة خيارات غير صائبة ومنوال تنمية لا يكرّس مبادئ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ورعاية السكان والاستجابة لتطلعاتهم وتأمين حقوقهم دون تمييز أو إقصاء.

لذلك فإن التقييم الموضوعي المفصّل يسمح ببروز الفوارق التي تصل حدّ الهوّة أحيانًا بين أوضاع فئةٍ من السكان وفئةٍ أخرى. كما أن نوعية الخدمات، وإن توفّرت، فهي في كثيرٍ من الأحيان والجهات، دون المقاييس والضوابط التي تضمن الفاعلية واحترام حقوق الإنسان.

من ناحيةٍ أخرى، تميّزت فترة التسعينات والألفين في تونس بتسييس الهياكل والمؤسسات حتى تكون في خدمة النظام، وهو ما حدّ من فاعليتها ومن موضوعيّة تدخلاتها، ومن توفير خدماتها للجميع بنفس القدر والنوعيّة.

ومن خلال الحوارات التي أجريت ضمن هذه الدراسة مع عددٍ من خبراء الشأن السكاني والعاملين فيه، ومن خلال استقصاء آراء ومواقف مسؤولين ومشرفين على هياكل ومصالح معنيّة بالقضايا السكانية سواءً على مستوى التخطيط والرصد والتنفيذ والمتابعة والتقييم، واستنادًا إلى الوثيقة التوجيهية للمخطط وبالنظر في خلاصات وتوصيات عددٍ من الدراسات والبحوث والتقارير وخاصةً منها خلال السنوات الخمس الأخيرة، يمكن تحديد أهم الاولويات السكانية لتونس في المرحلة الراهنة فيما يلي:

- ضرورة **تحديد الرؤية الوطنية السكانية**، وتحديد الفاعلين السياسيين ومكونات المجتمع المدني لمواقفهم من النهج الذي على البلاد أن تتبنّاه في كل ما يتعلق بالسكان من حيث مكوناتهم الكمية وخصائصهم النوعية، ورسم العلاقات بين القضايا السكانية والتنمية المستدامة كما جاءت في خطة التنمية 2030 التي اعتمدتها البلاد. إن المتابع للشأن الوطني التونسي خلال السنوات الخمس الأخيرة يلاحظ أن هناك شبه تجاهل مقصود من كل الأطراف تقريبًا للشأن السكاني باستثناء بعض الأصوات المتطرفة التي تسمع من حينٍ لآخر والتي تمثل خطرًا على بعض المكتسبات وعلى الحقوق.

- حتميّة أن تكون للبلاد **سياسة سكانية مكتوبة** ضمن وثيقة رسمية تنبع من استشارة مجتمعية شاملة تجمع أصحاب القرار بالخبراء وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والمرجعيات الحقوقية كما الدينية. ويقع الاستئناس في وضعها بالتجربة الثرية لتونس وتراكماتها ونجاحاتها وإخفاقاتها وكذلك بالتجارب الناجحة في مجتمعات أخرى. ومن المهم أيضًا

أن يسند هذه السياسة نصًّا تشريعيًّا يقرّها ويضمن حمايتها وتجسيم مفرداتها، وذلك حتى لا تكون خاضعة لأهواء المتداولين على السلطة وتوجهاتهم الفكرية أو العقائدية.

- **تدعيم التنظيم المؤسسي السكاني** وذلك من خلال بعث هيكل عمومي بمساهمة حقيقية وفاعلة من المجتمع المدني توكل إليه مهمة تعهّد السياسة السكانية ومتابعة تنفيذ عناصرها وتقييم مخرجاتها والتنسيق بين المتدخلين فيها والتقدم بمقترحاتٍ لتطويرها. إنّ إلغاء المجلس الأعلى للسكان منذ سنة 2010، وإدراج دراسة القضايا السكانية ضمن مجلس أعلى شامل للمحاور الاجتماعية والصحية وغيرها، إضافةً إلى أن هذا الأخير بقي نصًّا مكتوبًا لا وجود فعلي له إذ أنه لم يجتمع ولا مرة واحدة، أحدث فراغًا كبيرًا كان من نتائجه غياب الرؤية السكانية وضعف التنسيق والتكامل بين العاملين في المجال.

- **معالجة الفوارق الكبرى بين الجهات** على مستوى التنمية وما يتصل بها من عوامل مثل القدرات البشرية، والخدمات توفرًا ونوعًا، والفرص في الشغل والمشاركة، وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة من خلال اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في التخطيط والتنفيذ، والعمل على القضاء على كل أشكال التهميش والتمييز بين السكان والمناطق وإصلاح المنظومات والقطاعات التي تسرّب إليها الفساد بكل أشكاله وأنواعه.

- إيلاء **قضايا الشباب** العناية التي تستحقها على مستوى السياسات والبرامج والمؤسسات والآليات في مجتمع شاب يبلغ متوسط العمر فيه 32.4 عامًا والعمر الوسيط (50 % من المجتمع دونه) 31.0 عامًا. ولا تستمد العناية بقضايا الشباب وجاهتها من الوزن الديمغرافي لهذه الفئة فحسب، بل إن الوضع أصبح ينذر بكثيرٍ من الخطر إن لم تضع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ثقلها من أجل توفير الظروف والفرص للشباب حتى يغير واقعه. وتكفي هنا الإشارة إلى المستويات المرتفعة لبطالة الشباب المتحصل على شهادات جامعية والتي تقدر بحوالي 21 % للذكور و 41.1 % للإناث، في حين أن معدل البطالة العامّة بلغ خلال الثلاثية الأولى لسنة 2016، 15.4% (16.3% سنة 1994) وتمتد فترة البطالة بين سنة وسنتين لدى 29.8 % من طالبي الشغل، وأكثر من سنتين لدى 36.2 % منهم (سنة 2014).

الجدول 9 : **نسبة البطالة لدى الشباب من خريجي التعليم العالي (%)**

| | الثلاثية 1<br>• 2015 | الثلاثية 2<br>• 2015 | الثلاثية 3<br>• 2015 | الثلاثية 4<br>• 2015 |
|---|---|---|---|---|
| ذكور | • 20.8 | • 19.9 | • 21.4 | • 20.7 |
| إناث | • 39 | • 38.4 | • 41.1 | • 41.1 |

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

من ناحيةٍ أخرى، ونتيجةً لغياب سياسة شبابية متكاملة منذ عقود وتواصل هذا الوضع خلال الخمسية الأخيرة، انتشرت بين الشباب أنماط عيشٍ وسلوكيات مجلبة للضرر مثل تعاطي المخدرات بأنواعها، حتى أن بعض الإحصائيات تشير إلى أن نسبةً كبيرةً من الموقوفين في السجون هم هناك بتهمة تعاطي المخدرات أو ترويجها مما جعل مكوناتٍ عدة من المجتمع المدني وعددٍ من النشطاء الحقوقيين يقودون حملة مناصرة من أجل مراجعة القانون المجرم لتعاطي المخدرات نحو التخفيف. إن بطالة الشباب وانسداد الأفق أمام العديد منهم واليأس الذي تملّك الكثيرين من بينهم، هي من الأسباب التي دفعت، ولا تزال، عشرات الآلاف من الشباب للإبحار نحو أوروبا بطرق غير نظامية وفي قوارب الموت، وقد ابتلع البحر المئات، إن لم يكن الآلاف منهم.

إنّ قضايا الشباب هي قضايا مصيرية، لذلك فهي تعتبر من الأولويات الكبرى التي يتوجب منحها ما تستحق من الدرس والتحليل والعناية وإيجاد الحلول، خاصةً وأنها تجاوزت الوضع المادي المعيشي والسلوكي للشباب إلى مستويات أخرى جديرة بتعميق الدرس مثل المشاركة والهوية والتطرف الديني المغذّي للإرهاب. إن تونس خلال السنوات الأخيرة، ومن مصادر عديدة ومتطابقة، هي أوّل مصدّر للإرهابيين بدعوى الجهاد وذلك بالرغم من أنّ عدد سكانها لا يتجاوز الـ11 مليون شخص.

- **تثمين رأس المال البشري** بما يسمح بتأمين الحقوق وممارستها وتوفير القدرات والطاقات الضرورية لمواجهة التحديات اعتبارًا أن التنمية الشاملة والمستدامة تفرض حتمية توفر طاقات وكفاءات بشرية قادرة على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج وعلى تقديم الخدمات الجيدة وتبني صيغ إنتاج واستهلاك مجدية ومستدامة.

- **معالجة الظواهر الاجتماعية المنتهكة للحقوق** وخاصة الفقر والبطالة الذين يمثلان عنصرين معطِّلين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهديدًا للاستقرار والأمن الاجتماعيين.

- **وضع منوال تنموي يؤمن الرّفاه والعدالة الاجتماعية** والقطع مع التمييز والتهميش لفئة من السكان. لقد فشل منوال التنمية المعتمد خلال العقدين الماضيين في تحقيق طموحات الناس وتركيز حوكمة سياسية واقتصادية واجتماعية رشيدة وعادلة، وهو ما أدى إلى تردّي المستوى المعيشي لشرائح كبيرة من الناس واتساع رقعة الفقر وتعميق الفوارق وذلك بالرغم من تخصيص حوالي 20 % من الناتج المحلي الإجمالي للمصاريف والتحويلات ذات الطابع الاجتماعي. ومن شأن هذه المفارقة أن تؤكد أن التصرف في الإمكانيات والموارد لم يكن يخضع لأدنى مبادئ الحوكمة الرشيدة والتوزيع العادل لثمار التنمية. ومن تداعيات ذلك ما تعايشه البلاد اليوم من إخلالات في ملاءمة الموارد البشرية لمتطلبات التنمية ومن تراجع في مستوى خدمات التعليم والصحة على سبيل الذكر لا الحصر.

- إرساء **أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية** في إطار رؤية استشرافية متكاملة للاندماج الاجتماعي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة وتأمين الحق في العيش الكريم للجميع وخاصة للفئات الضعيفة والهشة، وبناء مجتمع عادل ومتوازن. ويفرض هذا تقييم وإعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية المعتمدة حاليًّا استنادًا إلى منوال توافقي مع الأطراف الاجتماعية وضمن مقاربة تشاركية، مع تغليب المعالجة الاقتصادية للفقر القائمة على تنمية القدرات وتوفير الفرص والبيئة الملائمة للمبادرة.

- التكريس الفاعل **لممارسة الحقوق الإنجابية** من طرف الجميع اعتبارًا لكونها إحدى روافد حقوق الإنسان أولًا ولعلاقتها المباشرة بتمكين المرأة ومشاركتها، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وأيضا لأن ممارسة الحقوق الإنجابية تساهم بصفة غير مباشرة في تنمية ثقافة السلم والاستقرار الاجتماعيين.

- العمل على **الحد من النزوح نحو المدن الكبرى** والمناطق الحضرية التي كثيرًا ما تكون غير مهيأة لاحتواء الوافدين عليها مما يزيد من تفاقم إشكالات التهيئة الترابية والبيئية والمحيط ومشاكل السكن والبطالة وما قد ينتج عن كل ذلك من سلوكيات ضارة. ولن يكون ذلك إلا بتنمية مناطق المغادرة والجهات الداخلية ذات المؤشرات التنموية المتواضعة.

- وضع **سياسة متكاملة للهجرة الخارجية** تتضمن رؤية واضحة وأسس واقعية تأخذ في الاعتبار المحيط الدولي القريب والبعيد وتساهم في أن تكون الهجرة مسلك تنمية اقتصادية وفكرية وثقافية مع إحداث المؤسسات والآليات الفاعلة لبلوغ ذلك، وألّا يقتصر التعامل مع الهجرة كخيار وفرص وعنصر تنمية، من خلال العناية بالمهاجرين وتأطيرهم والتي عادة ما تستثمر لغايات دعائية وسياسية.

- تنمية **الوعي البيئي الجماعي** إثر التدهور الذي عرفته عناصر البيئة والمحيط في تونس من أرض وهواء وماء خاصةً مع ضعف الرقابة خلال السنوات الأخيرة والاستغلال العشوائي، وأحيانا الإجرامي، للغابات وللغطاء النباتي والمجاري المائية. إن انخراط تونس ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 يفرض عليها العمل على تحقيق أهدافها الـ17 التي يتصل 7 منها بحماية البيئة والأرض واستدامة التنمية. ويكفي أن نشير هنا إلى أن كلفة التدهور البيئي تقدر بـ2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك بالأساس إلى أنماط الانتاج والاستهلاك المتّبعة والمستهلكة للطاقة وللمياه، وإلى التوسّع العمراني المفرط والعشوائي حيث تم مثلًا استهلاك 3000 هك من الأراضي سنة 2013 مقابل 300 هك فقط في الستينات. وفي مجال المياه، تعدّ تونس من أكثر البلدان فقرًا في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط حيث تقدر كميات المياه المتاحة للفرد الواحد بـ 470 مترًا مكعبًا في السنة مقابل 1000 متر مكعب كحد أدنى على المستوى العالمي، وسيتفاقم هذا العجز خلال السنوات القادمة.

- **وضع منوال للشراكة المنتجة** والقادرة على التغيير بين المؤسسات العمومية المختصة ومكونات المجتمع المدني في المجال السكاني، إذ نادرًا ما نجد اليوم صيغ شراكة حقيقية فاعلة ومستدامة بين القطاعين، فالكل يخطط وينشط بمعزل عن الآخر في غالب الأحيان، وكثيرًا ما لا يتجاوز التعامل مستوى المشاركة والحضور في تظاهرة أنجزها هذا الطرف أو ذاك. ولقد تضمّنت الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016-2020، اعتماد مبدأ الشراكة والتوافق بين القطاعات العمومي والخاص والمجتمع المدني في وضع السياسات وإجراء الإصلاحات والتنفيذ والتقييم، وهو ما تضمنته أيضًا وثيقة خطة التنمية المستدامة 2030 ومن قبلها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994.

إنّ ما ورد في هذه القائمة لا يعني أن تلك هي كل الأولويات السكانية لتونس اليوم، بل إنها أكثر الأولويات المتداولة بين المختصين والعارفين بالشأن السكاني والعاملين فيه من القطاعين العمومي والمدني، وتلك التي خلصت إليها بعض الدراسات الحديثة. كما ورد ذكر لمواضيع اعتبرها البعض أيضًا من الأولويات مثل تعزيز بُعد النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج وتمكين المرأة ومزيد تأهيل ورعاية المؤسسة الأسرية.

## VIII. التوصيـــــــــات :

تضمنت مختلف الدراسات والبحوث والتقارير المنجزة خلال السنوات الخمس الأخيرة والمتعلقة بمكونات وعناصر السياسة السكانية توصيات ومقترحات يتكرّر العديد منها في أكثر من وثيقة، وهو ما يدلّ على أن هناك وعيًا مشتركًا بأبرز النقائص والحدود والتحديات السكانية وشبه توافق على الحلول الممكنة لذلك، كما أن تواتر نفس المقترحات عبر الزمن يؤشّر أيضًا إلى أن التحرّك نحو تجسيمها في الواقع والاستجابة إليها ضعيفٌ إن لم يكن مفقودًا.

واستنادًا إلى محتوى تلك الدراسات والتقارير وإلى نتائج الحوارات التي أجريت في إطار هذه الدراسة والاستبيانات التي وقع ملؤها من طرف عدد من العاملين والمهتمين بالشأن السكاني، نعرض التوصيات التالية من منظور السعي إلى تجاوز هنات السياسة السكانية ومكوناتها في علاقتها بالتنمية ورفع تحدياتها. وتتضمن القائمة قسمًا خاصًا بتعزيز قدرات المؤسسات والمباشرين للقضايا السكانية اعتمدنا فيه على ما طالب به المستجوبون والمحاورون وعلى استخلاصاتنا من كل ما تضمنته الدراسة.

### 1.VIII. أهمّ التوصيات حول السياسة السكانية والتنمية:

1. إطلاق حوار مجتمعي بمشاركة كل القوى والفاعلين والمختصين من أجل تحديد دقيق للرؤية الوطنية في مجال السكان وصياغة سياسة سكانية واضحة تُعتمد بنص تشريعي.

2. إعادة بعث وتنشيط المجلس الأعلى للسكان والمجالس الجهوية للسكان بتركيبة متعددة الاختصاصات وبمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء وتمكينها من ظروف العمل الناجع وآلياته.

3. وضع آلية لرصد تطور المؤشرات السكانية/ التنموية.

4. تطوير القدرات الوطنية في مجال السكان والتنمية وذلك من خلال إعادة النظر في نظام تدريس الاختصاصات المتعلقة بها بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية وإعداد برامج ملائمة للتدريس.

5. تعزيز القدرات لتحليل المعطيات المتصلة بالسكان والتنمية وإشراك الجامعات ومراكز البحث والجمعيات العلمية والمجتمع المدني.

6. الإسراع في نسق تجسيم خيارات تونس ما بعد الثورة وما أقرّه الدستور الجديد للبلاد فيما يتعلق بتقليص الفوارق بين الفئات والجهات وبين الرجل والمرأة في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والانتفاع بالخدمات ذات الجودة وتأمين العدالة في المشاركة والفرص وتفعيل مبدأ التمييز الإيجابي.

7. المعالجة الفاعلة والقائمة على التغيير لظواهر الفقر والبطالة والنزوح والهجرة... وذلك بمقاربات تشاركية وبعيدًا عن كل استثمارات سياسية لأوضاع السكان.

8. على متخذي القرار والمخططين أن يتجاوزوا الإطار القطاعي الضيق إلى مقاربة وتماشٍ يدمجان الأبعاد السكانية في وضع وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية، وهذا يتطلب اكتساب مهارات وطرق عمل تتلاءم ومبدأ الدمج.

9. إنشاء فريق عمل فني متعدّد الاختصاصات لتطوير خطة عمل ترمي إلى تعزيز إدماج البعد السكاني ضمن خطط التنمية.

10. اعتماد عملية الإسقاطات السكانية في كل تخطيط عام أو قطاعي، وهي طريقة يكون فيها السكان هم المنطلق لتحديد الحاجيات القطاعية وضبط الأولويات ووضع البرامج.

11. التطوير الكمي والنوعي للنشاط البحثي حول قضايا السكان الهامة ومن ضمنها قضايا الشباب والهجرة والشغل، وتشيّخ السكان والعنف والتطرّف والإرهاب ... من منظور تنموي حقوقي شامل.

12. العمل على رفع درجة الوعي لدى واضعي السياسات والبرامج ولدى السكان عامةً على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية بأهمية البعد البيئي والاستدامة في التنمية، وتوفير الأطر والآليات الملائمة لمشاركة كل الأطراف في ذلك وخاصةً منها المجتمع المدني.

13. العمل بجدية وفاعلية على الوفاء بالالتزامات الوطنية حول الانخراط ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمستويات عالية.

14. الإسراع بوضع القائمة الكاملة للمؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وذلك بمشاركة كل الأطراف المعنية.

15. بعث آلية لرصد ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

16. دعم تماشي التخطيط الجهوي للتنمية من خلال إدماج أكثر للمتغيرات السكانية، ومقاربات حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وتطوير قدرات الهياكل الجهوية ماديًّا وبشريًّا.

17. الاستفادة من التقنيات الحديثة، لتعصير عمليات جمع البيانات السكانية المنتجة من هياكل المنظومة الإحصائية بما في ذلك منظومة الحالة المدنية، وتقاسمها ونشرها بما يوفّر سهولة الوصول إليها.

## VIII.2. التوصيات الخاصة بتعزيز قدرات المؤسسات والمجتمع المدني والموارد البشرية في مجال السكان والتنمية.

*بهدف تطوير قدرات العاملين والناشطين في مجال القضايا السكانية والتنمية ومعالجة الفجوات في المعارف والمهارات المتصلة بها، يُقترح أن تُنظّم ورشات عمل ودورات تكوينيّة على المستويين الوطني والجهوي وذلك في المواضيع التالية:*

1. وضع وكتابة مشروع سياسة سكانية متكاملة تستجيب لتحديات المرحلة: الرؤية، المرجعيات، المبادئ، الأسس، الأهداف، العناصر...

2. مفهوم الإدماج الحقيقي للقضايا السكانية في الخطط التنموية وتقنياته وآلياته.

3. طرق وأساليب وتقنيات استثمار البيانات والاسقاطات السكانية في كل تخطيط عام أو قطاعي بما يجعل السكان هم المنطلق لتحديد الحاجيات القطاعية وضبط الأولويات التنموية.

4. تقنيات التحليل المعمّق للبيانات والمعطيات السكانية وتبادلها.

5. العلاقة بين السياسة السكانية من جهة والأمن الاجتماعي والاستدامة من جهة ثانية.

6. الالتزامات الدولية لتونس فيما يتصل بالقضايا السكانية والتنمية وما تستوجبه من خيارات ومبادرات على الصعيد الوطني (خاصةً المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية 2030 ، أهداف التنمية المستدامة).

7. تصوّر نظام وطني جامع وفاعل لجمع وتحليل المعطيات واستثمارها على الصعيدين الوطني والجهوي في عمليات التخطيط.

8. تقنيات إعداد وإنجاز الدراسات والبحوث العملية لفائدة الإطارات العليا والمتوسطة العاملة ببنوك المعطيات بمختلف الوزارات ذات المنحى السكاني التنموي.

9. إنتاج وحدات تدريب حول محاور السكان والتنمية ( الصحة والحقوق الإنجابية - تمكين المرأة والشباب - تعزيز القدرات – التنمية المستدامة - مساهمة المجتمع المدني – الشراكة – التشريع السكاني – المناصرة للقضايا السكانية...).

10. التخطيط التنموي والسكاني الجهوي/ المحلي وذلك تناغمًا مع التوجّه المعتمد في إعداد المخطط الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016-2020، الذي انطلق من الولايات.

11. المصطلحات الإحصائية السكانية: تعريفها وطرق احتسابها وأوجه استغلالها.

12.تقنيات المناصرة وكسب التأييد للقضايا السكانية في علاقتها بالتنمية.

13.مبادئ وعناصر خطّة التنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

14.إعداد المؤشرات الوطنية ذات العلاقة بالسكان والتنمية لأهداف التنمية المستدامة.

15.تطوير المعرفة والتملّك بأساليب العمل الجماعي والمشترك.

16.صيغ الشراكة الحقيقية والفاعلة بين الهياكل العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في المجال السكاني.

17.تقنيات المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

18.تقنيات التصرف/ الإدارة المستندة إلى النتائج والتغيير بدل الأنشطة والإنجاز.

# الملاحـــق

**الملحق 1 : إعلان قادة العالم حول السكان سنة 1967: 30 رئيسًا وملكًا فقط ومن بين الموقّعين عليه الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة**

# DECLARATION DE CHEFS D'ETAT SUR LA POPULATION

La paix du monde revêt une importance capitale pour la communauté des nations, et nos gouvernements s'emploient de toutes leurs forces à assurer aux générations présentes et futures des chances de paix plus grandes. Mais il est un autre grand problème qui menace le monde—un problème qui, pour être moins apparent, n'en est pas moins urgent. C'est celui que pose l'expansion anarchique de la population.

Il a fallu aux hommes les millénaires qui se sont écoulés depuis l'aube de l'histoire jusqu'au milieu du XIXème siècle pour atteindre le chiffre de 1 milliard. Mais il leur a suffi d'à peine 100 ans pour porter ce chiffre à 2 milliards et de 30 ans seulement pour le porter à 3 milliards. Au rythme d'accroissement actuel, la population du globe sera de 4 milliards d'ici 1975 et de près de 7 milliards en l'an 2000. Du fait de cette augmentation sans précédent, nous nous trouvons en présence d'un état de choses unique dans l'histoire de l'humanité et d'un problème qui devient chaque jour plus urgent.

Les chiffres eux-mêmes sont frappants, mais ce qu'ils recouvrent l'est encore bien davantage. Cet essor démographique trop rapide compromet dangereusement le succès des efforts déployés pour améliorer les niveaux de vie, développer l'enseignement, élever les normes de santé et d'hygiène, améliorer le logement et les transports, multiplier les ressources culturelles et les distractions—et même, dans certains pays, assurer à tous une alimentation suffisante. En bref, l'homme qui, à l'instar de ses semblables dans le monde entier, aspire à une vie meilleure, est déçu dans son attente et voit s'effriter son rêve.

En tant que chefs d'Etat vivement préoccupés par le problème démographique, nous partageons les convictions suivantes:

*Nous croyons* que les gouvernements ne peuvent atteindre leurs objectifs économiques et répondre à l'attente de leur peuple que si le problème démographique est reconnu comme un élément essentiel de la planification nationale à long terme.

*Nous croyons* que la grande majorité des parents désirent avoir les connaissances et les moyens qui leur sont nécessaires pour planifier leur famille; que

la faculté de décider du nombre de ses enfants et de l'échelonnement des naissances est un droit fondamental de l'homme.

*Nous croyons* que l'instauration d'une paix durable et significative dépend dans une large mesure de ce qui sera fait pour résoudre le problème démographique.

*Nous croyons* que la planification de la famille a pour objectif d'enrichir la vie humaine, non de la limiter, et qu'en améliorant les chances de chacun, elle donne à l'homme la possibilité de faire triompher sa dignité individuelle et de s'épanouir pleinement.

Reconnaissant que la planification de la famille répond à l'intérêt essentiel tant de la nation que de la famille elle-même, nous, soussignés, avons le ferme espoir que les dirigeants dans le monde entier souscriront à nos vues et s'associeront à nous dans cette grande oeuvre entreprise en faveur du bien-être et du bonheur de l'humanité tout entière.

HAROLD HOLT
*Premier Ministre de l'Australie*

LT. GÉN. J. A. ANKRAH
*Président du Conseil National de Libération du Ghana*

ERROL W. BARROW
*Premier Ministre de Barbados*

MME. INDIRA GANDHI
*Premier Ministre de l'Inde*

DR. CARLOS LLERAS RESTREPO
*Président de la Colombie*

GÉNÉRAL SUHARTO
*Président de l'Indonésie*

JENS OTTO KRAG
*Premier Ministre du Danemark*

SHAH MOHAMMED REZA PAHLAVI
*Empereur de l'Iran*

DR. JOAQUIN BALAGUER
*Président de la République Dominicaine*

EISAKO SATO
*Premier Ministre du Japon*

DR. D. URHO KEKKONEN
*Président de la Finlande*

SA MAJESTÉ HUSSEIN
*Roi du Royaume Hashémite de la Jordanie*

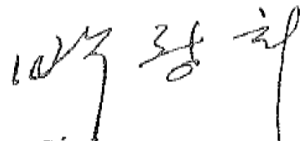

GÉNÉRAL CHUNG HEE PARK
*Président de la République de la Corée*

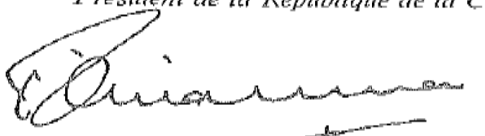

TUNKU ABDUL RAHMAN
*Premier Ministre de la Malaisie*

SA MAJESTÉ HASSAN II
*Roi du Maroc*

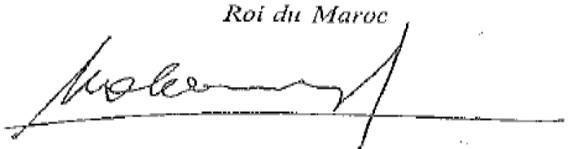

SA MAJESTÉ MAHENDRA
*Roi du Népal*

DR. J. ZIJLSTRA
*Premier Ministre des Pays-Bas*

KEITH HOLYOAKE
*Premier Ministre de la Nouvelle-Zélande*

PER BORTEN
*Premier Ministre de la Norvège*

MARÉCHAL MOHAMMED AYUB KHAN
*Président du Pakistan*

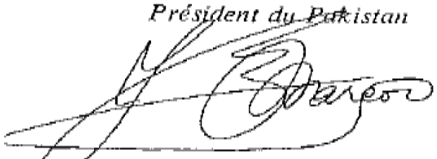

FERDINAND E. MARCOS
*Président de la République des Philippines*

LEE KWAN YEW
*Premier Ministre de Singapore*

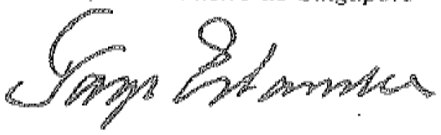

TAGE ERLANDER
*Premier Ministre de la Suède*

THANOM KITTIKACHORN
*Premier Ministre de la Thaïlande*

ERIC WILLIAMS
*Premier Ministre de Trinidad et Tobago*

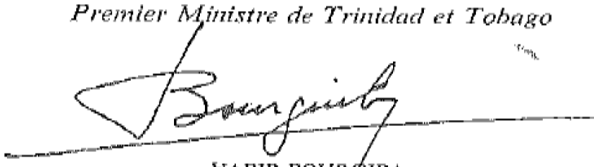

HABIB BOURGUIBA
*Président de la Tunisie*

GAMAL ABDEL NASSER
*Président de la RAU*

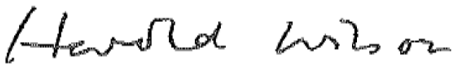

HAROLD WILSON
*Premier Ministre du Royaume Uni*

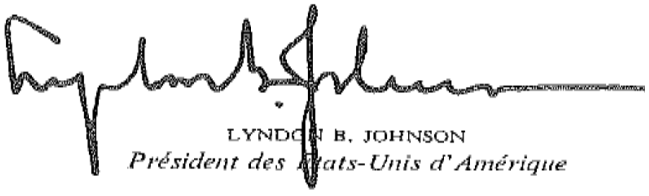

LYNDON B. JOHNSON
*Président des États-Unis d'Amérique*

MARÉCHAL JOSIP BROZ-TITO
*Président de la Yougoslavie*

## الملحق 2 : مؤشرات إحصائيّة

| المؤشرات | | |
|---|---|---|
| عدد السكان | سنة 1994 : 8785,2 ألف | سنة 2014: 10982,754 ألف |
| نسبة الولادات لكل ألف ساكن | سنة 1994 : 22.7<br>سنة 1999: 16.7 | سنة 2014: 20.5% |
| المعدل الخام للنمو الديمغرافي | سنة 1994 : 1.7% | سنة 2014: 1.03% |
| متوسط العمر | سنة 1994 :27.2 سنة | سنة 2014: 32.4 سنة |
| متوسط حجم الأسرة | سنة 1994: 5.2 فردا | سنة 2014: 4.1 فردا |
| نسبة المسنين (60 سنة +) من مجموع السكان | سنة 1994: 3.8% | سنة 2014: 11.7% |
| مؤمل الحياة عند الولادة حسب الجنس | سنة 1994: ذكور:69,5 سنة<br>إناث: 73.3 سنة | سنة 2014: ذكور: 73.8 سنة<br>إناث: 78.5 سنة |
| نسبة وفيات الرضع | سنة 1994: 31.8 لكل 1000 ولادة حية | سنة 2012: 16.7 لكل 1000 ولادة حية |
| متوسط عمر المرأة عند أول زواج | سنة 1995: 25.4 عاما | سنة 2011: 27.7 عاما |
| نسبة استعمال وسائل منع الحمل | سنة 1994: 59.7% | سنة 2012: 62.5% |
| المؤشر الإجمالي للخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة) | سنة 1994: 2.9 طفلا<br>سنة 2004: 2.16 طفلا | سنة 2015: 2.46 طفلا |
| نسبة وفيات الأمهات | سنة 1994: 68.9 لكل 100 ألف ولادة حية | سنة 2009: 44.8 لكل 100 ألف ولادة حية |

| | | |
|---|---|---|
| نسبة التمدرس للفئة العمرية (14-6 سنة) | سنة 1994: ذكور: 89.0%<br>إناث: 83.2% | سنة 2014: ذكور: 95.7%<br>إناث: 95.9% |
| نسبة الأمية لدى الرجال والنساء : عشر سنوات فما فوق | سنة 1994: ذكور: 21,3%<br>إناث: 42.3%<br>العامة : 31.% | سنة 2014: ذكور: 12.4%<br>إناث: 25.0%<br>العامة: 18.8% |
| نسبة البطالة | سنة 1994: ذكور: 15.7%<br>إناث: 18.1%<br>العامة: 16.3% | سنة 2014: ذكور: 11.4%<br>إناث: 22.2%<br>العامة: 14.8% |
| نسبة الفقر | سنة 2000: 32.4% | سنة 2011: 15.5% |
| **الهجرة الداخلية والخارجية** | | |
| | 2004 – 1999 | 2014 – 2009 |
| التحرّك داخل الولاية (بالألف) | 1124.9 | 1163.4 |
| هجرة بين الولايات (بالألف) | 444.6 | 414.7 |
| مغادرون إلى الخارج (بالألف) | 76.1 | 69.4 |
| قادمون من الخارج (بالألف) | 28.1 | 50.7 |
| **البيئة والمحيط** | | |
| انبعاث الغازات الدفيئة (طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون) | سنة 2006: 25.88 | سنة 2010: 28.50 |
| نسبة الغطاء النباتي | | سنة 2011: 13.5 % |
| مساحة الأرض الخضراء للفرد الواحد | | سنة 2009 : 16.23 م2 |
| المساحة الجملية للغابات | | 6684 كم2 |
| الأراضي التي تضيع كل سنة بسبب الانجراف المائي والفيضانات | | 11 ألف هكتار سنويا |
| الأراضي التي تضيع كل سنة نتيجة التصحّر | | 19 ألف هكتار سنويا (غير متجددة) |

| | | |
|---|---|---|
| **المناطق حسب تأثّرها بالتصحّر** | **22 % : مناطق صحراوية – 17 %: مناطق شديدة الإصابة بالتصحّر**<br>**32 %: مناطق مصابة بصفة متوسطة بالتصحّر** | |
| **نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الصرف الصحي** | **سنة 1994 : 39.5 %** | **سنة 2014 : 58.2 %** |

# الملحق 3 : تطوّر هرم السكان في تونس

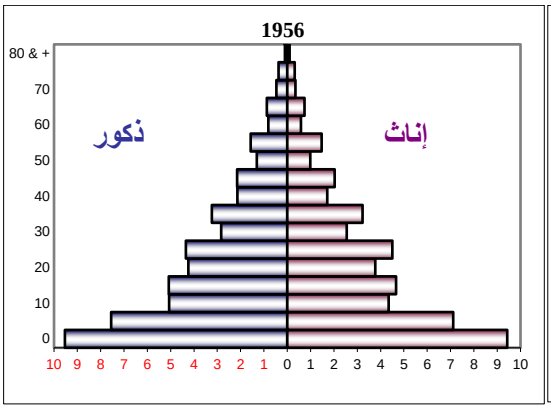


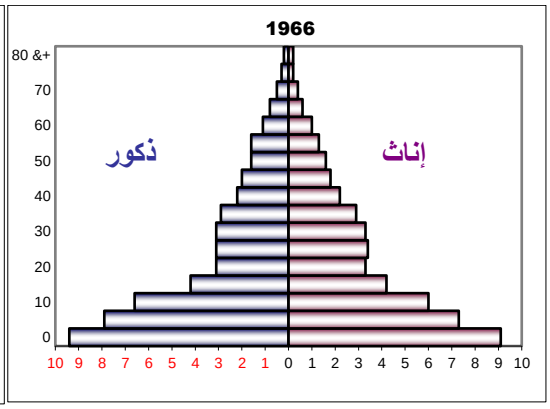


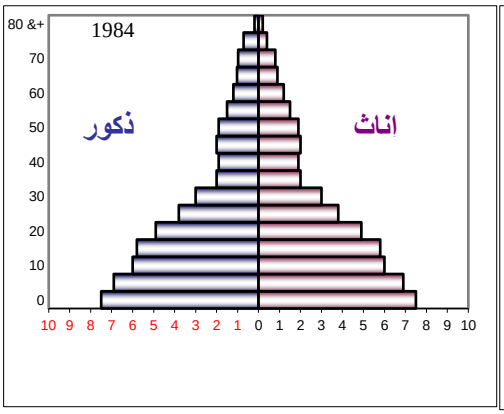


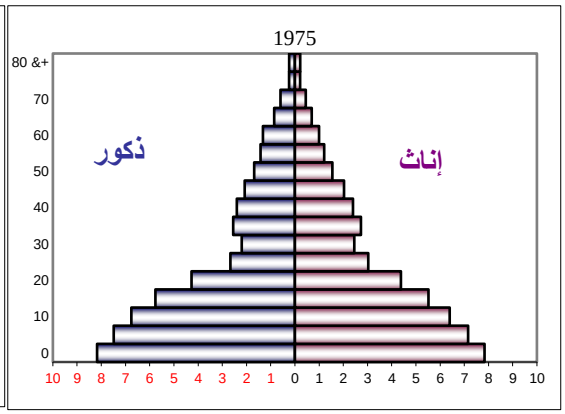


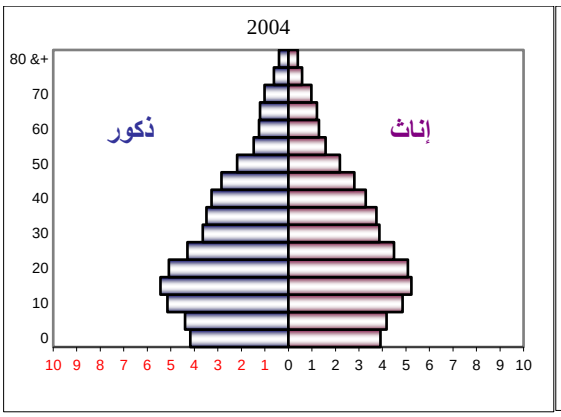


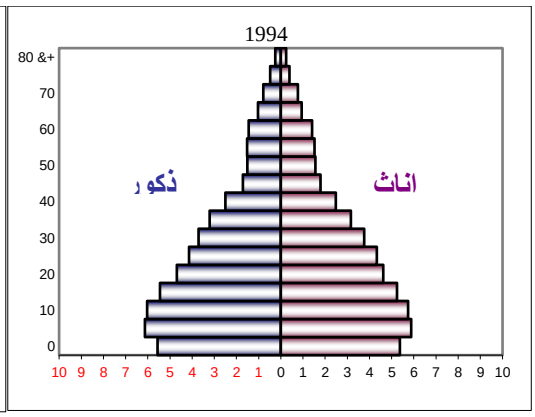

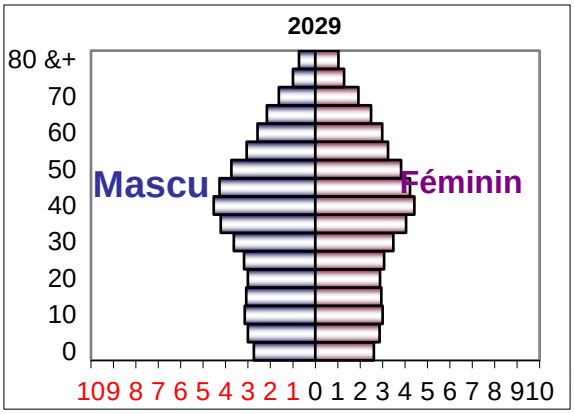
2029
80 &+
70
60
50
40
30
20
10
0
Mascu
Féminin
109 8 7 6 5 4 3 2 1 0 1 2 3 4 5 6 7 8 910

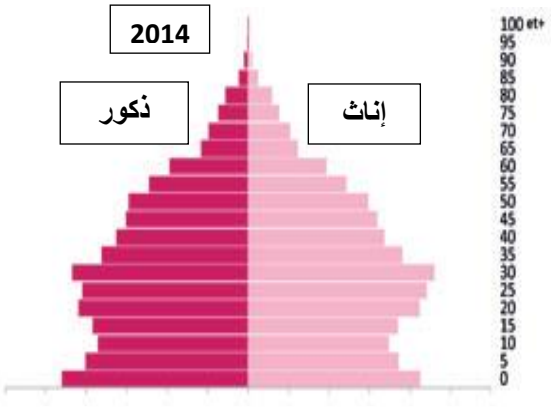
2014
ذكور
إناث
100 et+
95
90
85
80
75
70
65
60
55
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0

# الملحق 4: الكثافة السكانية حسب الولاية 2014

## الملحق 5: نسبة الأمية حسب الولاية 2014 (10 سنوات فما فوق)

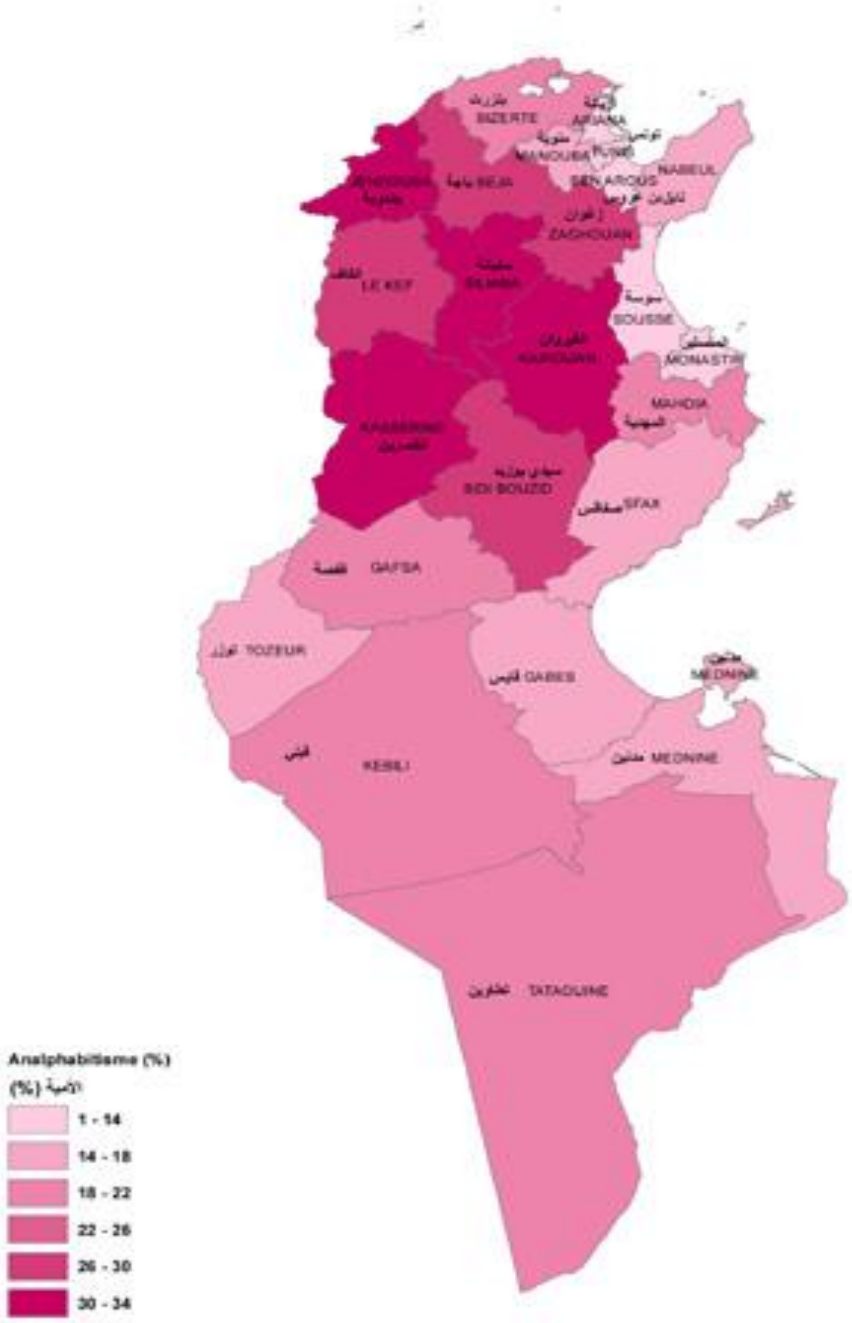

# الملحق 6: نسبة البطالة حسب الولاية 2014

**المصـــادر :**


- المعهد الوطني للإحصاء تونس : نتائج عمليتي إحصاء السكان والسكنى 2004 و 2014
- المعهد الوطني للإحصاء : إسقاطات السكان النشيطين والطلبات الإضافية للشغل 1999-2019
- المعهد الوطني للإحصاء : قاعدة البيانات الإحصائية
- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تونس: التقرير الوطني حول السكان والتنمية – القاهرة زائد 20
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري تونس : تقرير الجمهورية التونسية حول متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994-2004
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري : انعكاس برنامج تنظيم الأسرة على القطاعات الاجتماعية
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري : السكان في تونس
- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي: المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS 4: 2013
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري: المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS 3: 2007
- الجمهورية التونسية : وثائق المخططات الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 9-10-11-12
- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي: الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016-2020
- عبد الناظر أحمد: السياسة السكانية والتنمية بتونس، البناء والخصائص والدروس المستفادة
- عبد الناظر أحمد : الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري : المهام، والبرامج
- عبد الناظر أحمد: الهبة الديمغرافية في تونس، الفرص والتحديات
- المجلس الأعلى للسكان تونس: التقارير والمخرجات، من 2001 إلى 2009
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري: أهم نتائج البحوث المعمّقة للمسح التونسي لصحة الأسرة
- وزارة البيئة والتنمية المستديمة تونس: المؤشرات الوطنية للتنمية المستديمة 2010
- مركز التكوين والإعلام والتوثيق حول الجمعيات تونس www :ifeda.org.tn
- الآسكوا : مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2014-2015
- صندوق الأمم المتحدة للسكان : تقرير حالة سكان العالم 2011
- جامعة الدول العربية / المشروع العربي لصحة الأسرة : صحة الأسرة العربية والسكان،
- أمين مدني : السياسات والبرامج السكانية وحقوق الإنسان
- البنك الدولي: قاعدة البيانات

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقارير التنمية البشرية
- Office National de la Famille et de la Population : Fécondité et planification familiale en Tunisie
- Office National de la Famille et de la Population : Documents et rapports de l'atelier de la réflexion stratégique 2008
- Jacques Vallin et Thérèse Locoh : Population et développement en Tunisie : la métamorphose
- Boukhris Mohamed : Population et développement en Tunisie
- UNFPA Tunisie : Rapport d'évaluation du programme et d'élaboration de la stratégie de population
- Institut National des statistiques : Les projections de la population 2014-2044